حديث الولاية فوق الشبهات

تأليف
حسن عبد الله علي العجمي

دار العلوم

حديث الولايه
فوق الشّبهات

كافة الحقوق محفوظة ومسجلة

الطبعة الأولى
١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧م

المكتب والمستودع :بئر العبد ـ مقابل البنك اللبناني الفرنسي
ص .ب:24/140 ـ هاتف:01/541650 ـ تلفاكس:01/545182 ـ موبايل:03473919
www.daraloloum.com E-mail:info@daraloloum.com

حديث الولايه
فوق الشّبهات

تأليف
حسن عبد الله علي العجمي

دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
ولا الضالين

المدخل

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف البرية أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين، وعلى من تبع نهج محمد وآله إلى قيام يوم الدّين، وبعد:

من الأحاديث المأثورة عن النبيِّ الأكرم «صلّى الله عليه وآله»، والدّالة على أنّ الولاية على الأمّة من بعده «صلّى الله عليه وآله» هي للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام»، هو حديث الولاية، ولكون هذا الحديث يتضمّن هذه الدلالة زعم ابن تيميّة الحرّاني أنّه مكذوبٌ على رسول الله «صلّى الله عليه وآله»، فقال في كتابه منهاج السّنة:

(وكذلك قوله: «وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي» كذب على رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، بل هو في حياته وبعد مماته وليُّ كلِّ مؤمن، وكلُّ مؤمن وليّه في المحيا والممات، فالولاية التي هي ضد العداوة لا تختصُّ بزمان، وأمّا الولاية التي هي الإمارة فيقال فيها: والي كلِّ مؤمن بعدي، كما يقال في صلاة الجنازة: إذا اجتمع الولي

والوالي قدّم الوالي في قول الأكثر، وقيل يقدّم الولي.

فقول القائل: «عليٌّ وليُّ كل مؤمن بعدي» كلام يمتنع نسبته إلى النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فإنّه إن أراد الموالاة لم يحتج أن يقول بعدي، وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: وال كلِّ مؤمن)[1].

فالرّد عليه يكون في نقطتين:

الأولى: في إثبات صحة الحديث.

الثانية: في إثبات أنّ الولاية فيه هي ولاية الأمر والأولويّة بالتّصرف، لا خصوص ولاية النّصرة والمحبّة.

في إثبات صحّة حديث الولاية

من طرق حديث الولاية

رواية الصّحابي عبد الله بن عبّاس

روى حديث الولاية عن النبي «صلّى الله عليه وآله» العديد من الصّحابة، ومنهم الصّحابي عبد الله بن عبّاس، أخرج روايته العديد من علماء أهل السّنة، وممن أخرجها ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي، في كتابه «الأحاديث المختارة»، فقال:

(وأخبرنا أبو جعفر الصّيدلاني، أنّ أبا علي الحدّاد

(١) منهاج السّنة ٣٩١/٧ - ٣٩٢.

أخيرهم - وهو حاضر - أخبرنا أبو نعيم، أخبرنا عبدالله بن جعفر، أخبرنا يونس بن حبيب، حدّثنا أبو داود الطّيالسي، حدّثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عبّاس، أنّ رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال لعلي:

«**أنت وليُّ كلِّ مؤمن بعدي**»[1].

ورواه ضمن رواية طويلة من طريق أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس، بلفظ:

«**أنت وليُّ كلِّ مؤمن بعدي ومؤمنة**»

كل من: أحمد بن حنبل في كتابه «فضائل الصّحابة»[2]، والحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين»[3].

وحكم بعضهم بضعف هذه الطريق للحديث لوجود أبي بلج في السند[4]، لأنّه مجروحٌ من غير واحد من رجال الجرح والتعديل عندهم، والحقُّ أنّ أبا بلج ثقة، وحديثه لا ينزل عن رتبة الحديث الصحيح.

(١) الأحاديث المختارة ١٣/٢٩ - ٣٠، رواية رقم: ٣٦.
(٢) فضائل الصّحابة ٢/٦٨٢، رواية رقم: ١١٦٨.
(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/١٤٣، رواية رقم: ٤٦٥٢.
(٤) قال مقبل بن هادي الوادعي معلّقاً على حكم الحاكم النيسابوري على رواية أبي بلج للحديث بقوله: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، قال: (لا، أبو بلج يحيى بن سليم، ويقال ابن أبي سليم، مختلف فيه، والرّاجح ضعفه، إذ الجرح فيه مفسّر، قال البخاري: «فيه نظر»، وهي من أردى عبارات التجريح عند البخاري) (المستدرك على الصحيحين ٣/١٥٥، رواية رقم: ٤٧١٥، الطبعة المتضمنة انتقادات الذهبي، وبذيله تتبع أوهام الحاكم، لمقبل بن هادي الوادعي، طبعة دار الحرمين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

فأبو بلج هو: يحيى بن سليم، ويقال: ابن أبي سليم، ويقال: يحيى بن أبي الأسود، روى عن أبيه، وعن الجلاس، ويقال: عن أبي الجلاس، وعمرو بن ميمون الأودي، ومحمد ابن حاطب، وعباية بن رافع بن خديج، وأبي الحكم العنزي.

وروى عنه شعبة، وسفيان الثوري، وأبو عوانة، وأبو يونس حاتم بن أبي صغيرة، وزائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية، وأبو حمزة السّكري، وهشيم بن بشير، وإبراهيم بن المختار، وحصين بن نمير، وسويد بن عبد العزيز، وشعيب ابن صفوان.

وذكروا في ترجمته أنّه كان يذكر الله كثيراً[1].

المعدّلون لأبي بلج

وعدّل أبا بلج العديدُ من علماء أهل السّنة، وفيهم من هم من أساطين أهل الجرح والتعديل عندهم، فقال عنه أبو حاتم الرّازي:

(هو صالح الحديث، لا بأس به)[2].

وقال عنه ابن عدي:

(... وقد روى عن أبي بلج أجلّة النّاس، مثل شعبة، وأبو عوانة، وهشيم، ولا بأس بحديثه)[3].

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين:

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣١٩/٧ - ٣٢٠، تهذيب الكمال ١٦٢/٣٣.
(٢) الجرح والتعديل ١٥٣/٩.
(٣) الكامل في ضعفاء الرّجال ٦٠١/١٠.

(أبو بلج، ثقة)[1].

وقال محمّد بن سعد:

(وكان ثقة إن شاء الله)[2].

وقال البرقاني:

(قلت للدارقطني: يحيى بن أبي سليم أبو بلج، قال: واسطي ثقة)[3].

وقال يعقوب بن سفيان:

(كوفي لا بأس به)[4].

ووثقه ابن عبد البر، فقال عن إسناد وقع فيه أبو بلج: (هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد لصحته وثقة نقلته)[5].

وارتضى أبو الحجاج المزّي تنصيص ابن عبد البر على وثاقة أبي بلج وسائر رجال السند فلم يتعقبه بشيء، فقال:

(وروى - ابن عبد البر - بإسناده عن أبي عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس، قال: كان عليٌّ أوّل من آمن من النّاس بعد خديجة، وقال: هذا إسناد لا

(١) موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله٥/٢٢٦، رقم الترجمة: ٤٥٠٧.

(٢) الطبقات الكبرى ٧/٢٢٦.

(٣) موسوعة أقوال أبي الحسن الدّارقطني في رجال الحديث وعلله ٢/٧٤١، رقم الترجمة: ٤٠٢٥. سؤالات البرقاني للدارقطني، صفحة ٧١، برقم: ٥٤٦.

(٤) المعرفة والتّاريخ ٣/١٩٠.

(٥) الاستيعاب ٣/١٠٨٩.

مطعن فيه لصحته وثقة نقلته)[1].

وعدّله الحاكم النيسابوري، فصحح العديد من الأحاديث التي وقع في سندها، وذلك في كتابه المستدرك على الصحيحين[2].

وقال ابن حجر العسقلاني:

(صدوق ربّما أخطأ)[3].

قلت: ولكنّه في فتح الباري حكم بوثاقة رجال سندٍ ومنهم أبو بلج، فقال:

(وعن ابن عبّاس، قال: أمر رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بأبواب المسجد فسدّت إلاّ باب علي، وفي رواية وأمر بسدِّ الأبواب غير باب علي، فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره، أخرجهما أحمد والنّسائي، ورجالهما ثقات)[4].

وقال الذهبي:

(أبو بلج الفزاري، صالح الحديث)[5].

نعم تناقض فقال في كتابه «المقتنى في سرد الكنى»:

(١) تهذيب الكمال ٢٠/٤٨١.
(٢) انظر المستدرك على الصحيحين ١/١١٤، رواية رقم: ١٥٨، و ٢/٢٠١، رواية رقم: ٢٧٥٠، و ٢/٥٥٦، رواية رقم: ٣٨٩٠، و ٣/٥، رواية رقم: ٤٢٦٣، و ٣/١٤٣، رواية رقم: ٤٦٥٢، و ٣/١٤٥، رواية رقم: ٤٦٥٥، و ٤/١٨٦، رواية رقم: ٧٣١٢.
(٣) تقريب التّهذيب، صفحة ١١٢١، رواية الترجمة: ٨٠٦٠.
(٤) فتح الباري ٧/١٥.
(٥) المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجة، صفحة ١٣٧، رقم الترجمة: ١٠٦٤.

(ليّن)[1].

ووثقه الهيثمي في مجمع الزّوائد، فقال عن إسناد حديث المنزلة من رواية البزّار:

(ورجال البزّار رجال الصّحيح غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة)[2].

وقال عن حديث آخر وقع في سنده أبو بلج:

(رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصّحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين)[3].

وقال في نفس الكتاب، عن حديث من رواية أحمد والبزّار:

(رواه أحمد والبزار ... ورجالهما رجال الصّحيح، غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة)[4].

وعدّله الألباني، فحسن إسناد حديث وقع فيه أبو بلج، وذلك في كتابه «الثّمر المستطاب في فقه السّنة والكتاب»، فقال:

(... وفي الباب قوله عليه الصّلاة والسّلام:

«سدّوا أبواب المسجد غير باب علي»

(١) المقتنى في سرد الكنى ١/١٣١، رقم الترجمة: ٩٣٦.
(٢) مجمع الزّوائد ١٠/١٠٩.
(٣) مجمع الزوائد ٩/١٢٠.
(٤) مجمع الزّوائد ٩/٩٩.

أخرجه أحمد من طريق أبي عوانة، حدّثنا أبو بلج، حدّثنا عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس به مرفوعاً.

وأخرجه الترمذي من طريق شعبة، عن أبي بلج، به نحوه، وقال:

«حديث غريب، لا نعرفه عن شعبة بهذا الإسناد إلاّ من هذا الوجه».

ثم قال:

«وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم»

قلت: وهو مختلف فيه، ففي الميزان: «وثقه ابن معين وغيره ومحمّد بن سعد والنّسائي والدّارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أحمد: روى حديثاً منكراً، وقال ابن حبّان: كان يخطئ، وقال الجوزجاني: غير ثقة، ومن مناكيره الحديث»

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربّما أخطأ»

قلت: وبقيّة رجال أحمد ثقات، رجال الشيخين، فالإسناد حسن عندي، وقال الحافظ في «الفتح»: رواه أحمد والنّسائي ورجالهما ثقات)[1].

وحكم على إسناد حديث فيه أبو بلج بأنّه إسناد جيد، ورجاله ثقات، وذلك في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، فقال:

(١٤٤٠- «ما أصاب الحجام فأعلفه الناضح».

(١) الثّمر المستطاب في فقه السّنة والكتاب ١/٤٨٨.

أخرجه أحمد «١٤١/٤» عن يحيى بن أبي سليم، قال: سمعت عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج يحدّث: «أنّ جدّه حين مات ترك جارية وناضحاً وغلاماً وحجاماً وأرضاً، فقال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» في الجارية، فنهى عن كسبها، قال: شعبة: مخافة أن تبغي، وقال: وما أصاب الحجّام فأعلفه الناضح، وقال في الأرض: ازرعها، أو ذرها»

قلت: وهذا إسناد جيّد، رجاله ثقات، ويحيى بن أبي سليم هو أبو بلج الفزاوي ...)[1].

وحكم عليه في مكان آخر من سلسلته الصحيحة، بأنّه حسن الحديث، فقال:

(... وروى الحاكم «٥١٢/٢» عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود، في قوله تعالى: ﴿لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً﴾، قال: الحقب: ثمانون سنة.

وقال: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وأقرّه السيوطي في «الدر ٣٠٧/٦»! وأقول» أبو بلج: هذا اسمه يحيى بن سليم؛ قال الحافظ: «صدوق ربّما أخطأ». فمثله حسن الحديث)[2].

ووثقه عبد الحق الأشبيلي، المعروف بابن الخرّاط، فقال في كتابه «الأحكام الشّرعيّة الكبرى»:

(أبو بلج، اسمه يحيى بن أبي سليم الواسطي، روى عن

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/٣٩٠، رواية رقم: ١٤٠٠.
(٢) سلسلة الأحاديث الصّحيحة ٦٣٨/١١.

محمّد بن حاطب، وعمرو بن ميمون، روى عنه زهير بن معاوية، وسفيان، وشعبة، وأبو عوانة، وهشيم، وأبو حمزة السّكري، وسويد بن عبد العزيز، وأبو بلج هذا ثقة مشهور، ذكر ذلك ابن أبي حاتم)[1].

وحكم بوثاقته عبد الله بن حمد اللحيدان، فقال - وهو بصدد الحكم على حديث صححه الحاكم في المستدرك على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بالقول أن أبا بلج لم يحتج به مسلم، وبعد أن ذكر الموثقين والجارحين لأبي بلج -:

(قلت: مما مضى يتبيّن أنّ أبا بلج ثقة عند أكثر العلماء، لكن مسلماً لم يخرج له كما قال الذهبي متعقّباً الحاكم، فتعقّب الذّهبي في محلّه، فيكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً، لكنّه ليس على شرط مسلم)[2].

ووثقه الشيخ حسين سليم أسد الدّارني، فقال عن إسناد حديث فيه أبو بلج، وذلك في معجم أبي يعلى:

(إسناده صحيح)[3].

وقال في تعليقة له على حديث ذكره الهيثمي في مجمع الزّوائد:

(أخرجه الطيالسي ١/٢٩، برقم: ٤٨، ومن طريقه أخرجه أحمد ٢/٥٢٠، والحاكم ١/٣، من طريق شعبة، عن

(١) الأحكام الشّرعيّة الكبرى ١/٢٤١.
(٢) مختصر استدراك الذّهبي على مستدرك الحاكم ١/٤٣.
(٣) معجم أبي يعلى، صفحة ١٣٣، رواية رقم: ٩٣، بتحقيق حسين سليم أسد والكوشك.

أبي بلج يحيى بن أبي سليم، قال: سمعت عمرو بن ميمون يحدّث عن أبي هريرة ... وهذا إسناد صحيح)[1].

ورجّح تعديله الشيخ أبو إسحاق الحويني الأثري، فقال:

(أبو بلج: يحيى بن أبي سليم، قال الحاكم: واحتج مسلم بأبي بلج ...

قلت: ... لم يخرج له مسلم شيئاً، وقد تعقّب الذهبي الحاكم في هذا، فقال في تلخيص المستدرك: لا يحتج به، وقد وثق، وقال البخاري: فيه نظر، انتهى.

قلت: كذا وقعت العبارة في التلخيص «لا يحتج به»، وهي عندي محرّفة عن «لم» لأنّ الذّهبي يردُّ على الحاكم قوله «احتجَّ به مسلم»، فالمناسب أن يقول: «لم يحتج به مسلم». هذا أوّلاً.

وثانياً: قول الذّهبي: «وقد وثّق»، فهذا يشعر بضعف التوثيق الوارد فيه، وليس كذلك، وقد وثقه ابن معين والنّسائي وابن سعد والدّارقطني، وقال آبو حاتم والفسوي في المعرفة ١٠٦/٣: لا بأس به، زاد أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الجوزجاني: غير ثقة، وأظن الجوزجاني قال ذلك لكونه كوفيّاً، ويكثر فيهم التّشيّع، والله أعلم.

ومال ابن حبّان إلى التفصيل في أمره كما في المجروحين ١١٣/٣، فهذا يدلُّ على أنّ الرّجل متماسك، وتعديله أقوى من جرحه، والله أعلم)[2].

(١) مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد ٥٥/٢، بتحقيق حسين سليم أسد الدّاراني.
(٢) نثل النّبال بمعجم الرّجال ١٩٣/٤.

ووثقه الشيخ أحمد محمد شاكر، فقال عن إسناد حديث من مسند أحمد بن حنبل، وفيه أبو بلج:

(**إسناده صحيح**)[1].

وهو ثقة عند شعبة، لأنّ شعبة لا يروي إلاّ عن ثقة عنده، قال ابن تيميّة الحرّاني:

(**والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب، مثل مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم**)[2].

وفي كتاب «تلخيص الاستغاثة» قال:

(**إنّما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث وهم نوعان: منهم من لم يرو إلاّ عن ثقة عنده، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرّحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري، وأمثاله**)[3].

وقال الشيخ الألباني أثناء حديثه عن الرّاوي «عمرو بن يحيى بن سلمة الهمداني»: (**ويكفي في تعديله رواية شعبة عنه، فإنّه كان ينتقي الرّجال الذين كان يروي عنهم**)[4].

وقال ابن حجر:

(١) مسند أحمد ٣/٣٣١، رواية رقم: ٣٠٦٢، طبعة دار الحديث، القاهرة، بتحقيق: أحمد محمد شاكر.
(٢) منهاج السنة ٧/٥٢.
(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة، صفحة ٧٧.
(٤) سلسة الأحاديث الصحيحة ٥/١٢.

(وإن كانت[1] طويلة، اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلاّ لمصلحة، مثل أن يكون الرّجل قد عرف من حاله أنّه لا يروي إلاّ عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما)[2].

وقال السخاوي، وهو بصدد الحديث عن بعض الرّجال ممن لا يروي إلاّ عن ثقة:

(وذلك في شعبة على المشهور، فإنّه كان يتعنّت في الرّجال، ولا يروي إلاّ عن ثبت)[3].

نعم، قد يقول قائل: أنّه بالتتبع وجد أنّ شعبة قد روى عن بعض الضعفاء، ويجاب عليه بأنّهم ضعفاء عند غيره، أمّا عنده فهم ثقات، وقوله: (لو لم أحدثكم إلاّ عن ثقة، لم أحدثكم إلاّ عن ثلاثة، وفي نسخة عن ثلاثين)[4]، فالظاهر أنّه يريد بذلك من كان من الرّواة في أعلى مراتب الوثاقة، من العدالة والحفظ والضبط، بحيث لا يؤاخذ عليه بشيء قط في مسألة تأدية الرّواية، لا أنّه أراد مطلق الثقة، لأنّه وكما هو معلوم أن للوثاقة مراتب ودرجات، ويؤيد ذلك ويؤكده، ما روي عن أبي أسامة حمّاد بن أسامة أنّه قال: (وافقنا من شعبة طيب نفس، فقلنا له: حدّثنا، ولا تحدّثنا

(١) أي ترجمة الرّاوي.
(٢) تهذيب التهذيب ١/٥.
(٣) فتح المغيث ٢/٢٠١.
(٤) المختصر المفيد في عقائد أئمة التوحيد، صفحة ٢٧٧.

إلاّ عن ثقة، فقال: قوموا)[1] ، فرفض أن يحدثهم، لا لأنّه ليس عنده حديث عن أحد من الثقات، بل لأنّه لم يجد في من يروي عنهم ثقة حسب شرط هؤلاء، وهو من كان في قمّة مراتب الوثاقة.

الجارحون لأبي بلج

نسبوا إلى البخاري أنّه قال عنه:

(فيه نظر)[2].

وزعم بعضهم أنّ أحمد بن حنبل ضعفه[3].

وقال بعضهم أنّه قال عنه:

(روى حديثاً منكراً)[4].

وقال عنه أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

(ليس بثقة)[5].

وترجم له ابن حبّان في المجروحين، فقال عنه:

(كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا أتى منه ما لا ينفك البشر عنه فيسلك به مسلك العدول، فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرّواية،

(١) مسند ابن الجعد ٢٦٩/١.
(٢) تهذيب التهذيب ٣٢٠/٧، تهذيب الكمال ١٦٢/٣٣، الكامل في ضعفاء الرّجال ٥٩٩/١٠، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٩٦/٣.
(٣) انظر خصائص علي هامش صفحة ٣٦ تحقيق الداني بن منير السلفي، الأسامي والكنى ٣٥٢/٢، رقم الترجمة: ٨٨٦.
(٤) تهذيب التهذيب ٣٢٠/٧، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٩٦/٣.
(٥) أحوال الرجال صفحة ١١٧، رقم الترجمة: ١٩٠.

وهو ممن أستخير الله فيه)[1].

وذكره ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين، ونقل ما ورد فيه من جرح مما نسب إلى البخاري وأحمد بن حنبل، وجرح الجوزجاني، وابن حبّان[2].

مناقشة أقوال الجارحين لأبي بلج

١-الجرح المنسوب للبخاري:

لقد مرّ عليك أنّهم نسبوا إلى البخاري أنّه قال عن أبي بلج: «فيه نظر»، فنقول في مناقشة ذلك:

أوّلاً: إنّ هذا القول لم يثبت عن البخاري، قال الشيخ أحمد محمد شاكر:

(وفي التهذيب أن البخاري قال: «فيه نظر» وما أدري أين قال هذا؟ فإنه ترجمه في الكبير «٢/٤ ٢٧٩-٢٨٠» ولم يذكر فيه جرحاً، ولم يترجمه في الصغير، ولا ذكره هو والنسائي في الضعفاء، وقد روى عنه شعبه، وهو لا يروي إلاّ عن ثقة)[3].

قلت: ولا يوجد في كتاب لغيره يروى عنه بسند متصل صحيح، فيكون هذا القول المنسوب إلى البخاري كعدمه، لا يؤثر في وثاقة الرجل بشيء.

ثانياً: لو سلّمنا بصحّة ما نسب إلى البخاري، فعبارة

(١) المجروحين ١١٣/٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٩٦/٣.

(٣) هامش صفحة ٣٣١ من المجلد الثالث من مسند أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد محمد شاكر.

«فيه نظر» قد اختلف فيها علماء أهل السّنة، فزعم بعضهم أنّها من الجرح المفسّر، وذهب آخرون إلى القول بأنّها جرح غير مفسّر، ومنهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فإنّه قال في سلسلته الصحيحة، وهو بصدد الكلام عن الرّاوي قيس ابن أبي عمارة:

(وملت إلى توثيق ابن حبّان إيّاه، لأن قول البخاري المتقدم «فيه نظر» جرحٌ غير مفسّر)[1].

وقال الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، وهو يعدد عبارات وألفاظ الجرح غير المفسّر:

(... «فيه نظر» سواء كانت من البخاري أو من غيره)[2].

والتعديل مقدّم على الجرح المبهم غير المفسّر، قال الخطيب البغدادي:

(سمعت القاضي أبا الطّيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول: لا يقبل الجرح إلاّ مفسّراً، وليس قول أصحاب الحديث فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنّما كان كذلك لأنّ النّاس اختلفوا فيما يفسق به، فلا بد من ذكر سببه لينظر هل هو فسق أم لا؟

وكذلك قال أصحابنا: إذا شهد رجلان بأنّ هذا الماء نجس لم تقبل شهادتهما حتّى يبيّنا سبب النّجاسة، فإنّ

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٣٧٩ برقم: ١٩٥.
(٢) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، صفحة ٥٢٦.

النّاس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفي نجاسة الواقع فيه).

ثمّ قال الخطيب:

(وهذا القول هو الصّواب عندنا وإليه ذهب الأئمة من حفّاظ الحديث ونقّاده، مثل محمّد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجّاج النيسابوري، وغيرهما.

فإنّ البخاري قد احتجَّ بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عبّاس في التّابعين، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجّاج، فإنّه احتجّ بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر ممن ينظر في حال الرّواة الطعن عليهم.

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريقة وغير واحد ممن بعده، فدلّ ذلك على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسّر سببه، وذكر موجبه)[1].

وقال السيوطي:

(واختار شيخ الإسلام[2] تفصيلاً حسناً، فإن كان من جرح مجملاً قد وثّقه أحدٌ من أئمة هذا الشأن، لم يقبل الجرح فيه من أحدٍ كائناً من كان إلاّ مفسّراً، لأنّه قد ثبتت له رتبة الثّقة فلا يزحزح عنها إلاّ بأمر جلي، فإنّ أئمّة

(١) الكفاية في علم الرّواية ١/٣٣٨ - ٣٣٩.
(٢) يريد به ابن حجر العسقلاني.

هذا الشأن لا يوثّقون إلاّ من اعتبروا حاله في دينه ثمّ في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ النّاس، فلا ينقض حكم أحدهم إلاّ بأمر صريح)[1].

وقال ابن حجر العسقلاني:

(والجرح مقدّم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه، لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً)[2].

ثالثاً: اختلف علماؤهم أيضاً في هذه العبارة، هل هي من نوع الجرح الشديد، أم الخفيف، فذهب فريق إلى أنّها من الجرح الشديد، بينما ذهب آخرون إلى أنّها تليين خفيف للراوي.

قال حاتم العوني في كتابه «المرسل الخفي»:

(وأنبه هنا: أنّ قول البخاري «فيه نظر» إن كان المقصود به الرّاوي فهي تليين خفيف، وليست تليناً شديداً كما ادّعاه بعض الأئمة المتأخرين كالذهبي، وابن كثير، وغيرهما، وقد ردّ على هذا الفهم الخاطئ لتلك العبارة في صدورها من الإمام البخاري الأستاذ مسفر بن غرم الله الدميني في دراسة موازنة، جمع فيها المواطن التي أطلق فيها البخاري تلك العبارة، ووازنها بأقوال العلماء غيره في الذين قيلت

(١) تدريب الرّاوي ١/٣٠٨.

(٢) نزهة النظر، صفحة ١٣٦.

فيهم، فخرج بأنّ من قيل فيه إنّه «فيه نظر» فإنّه تليين خفيف الضعف، وأنّ البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة، لا كما زعم من أنّ له اصطلاحاً خاصاً به في إطلاقها.

ولم أطّلع على هذه الدراسة الموازنة التي قام بها الأستاذ الدميني وفقه الله، لكنه ذكر القيام بها ولخّص نتائجها في دراسة أخرى له عمّن قال فيه البخاري «سكتوا عنه» وذلك في رسالة أسماها «قول البخاري: سكتوا عنه»[1].

ومما يرجّح أنّ عبارة «فيه نظر» تليين خفيف للرّاوي عند البخاري ما قاله أبو عيسى الترمذي تلميذ البخاري، فلقد نقل في كتابه العلل الكبير أنّ البخاري قال عن الرّاوي حكيم ابن جبير: «لنا فيه نظر»، فأعقبه الترمذي بقوله:

(ولم يعزم فيه على شيء)[2].

ففهم من عبارة شيخه البخاري أنّه متردد في حكيم بن جبير، أو متوقف فيه، وهذا لا يكون إلاّ في شأن الرّاوي خفيف الضعف.

وعليه فإن هذا الجرح لو ثبت صدوره من البخاري في أبي بلج فإنّه لا ينزل بحديثه عن رتبة الحديث الحسن المحتج به، ولكنّه لم يثبت.

٢- مناقشة جرح ابن حبّان:

(١) المرسل الخفي ١/٤٤٠.

(٢) العلل الكبير للترمذي، صفحة ٣٩٠.

أمّا جرح ابن حبّان فلا يعوّل عليه، لأنّه متعنت في الجرح، والمتعنت في الجرح لا يقبلون جرحه ما لم يوافقه عليه أحد، من المعتدلين، قال أبو الحسنات:

(ومنها - أي من موارد ردّ الجرح وعدم قبوله - أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الرّاوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر، إلاّ إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر.

فمنهم أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن القطان، ويحيى القطان، وابن حبان، وغيرهم، فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، فليتثبت العاقل في الرّواة الذين تفرّدوا بجرحهم وليتفكر فيه)[1].

وقال حاتم بن عارف العوني:

(ثم ذكر هنا الإمام الذهبي الحاد والمعتدل والمتساهل، فذكر القطّان، وابن معين، وأبا حاتم، وابن خراش، أنّهم من المتشدّدين، وزاد عليهم في كتب أخرى له شعبة، وأبا نعيم الفضل بن دكين، وعفّان بن مسلم، والنّسائي، وابن حبّان، وأبا الفتح الأزدي)[2].

وهذا الجرح من ابن حبّان لم يوافقه عليه أحد من المعتدلين، فالبخاري لم يثبت جرحه، وما نسب إلى أحمد بن

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل صفحة ١١٧- ١١٨.
(٢) شرح موقظة الذهبي، صفحة ٢٤٨.

حنبل من جرح لأبي بلج لم يثبت كما سيأتي، والجوزجاني متعنت في الجرح، وجرحه غير معتبر في مثل أبي بلج، إضافة إلى ذلك فإنّه عدّله جماعة من المتعنتين، منهم النسائي، وابن معين، وأبو حاتم، فكل ذلك يرد جرح ابن حبّان، ويبقى أبو بلج ثقة.

وعلماء أهل السّنة أنفسهم لم يقبلوا جرح ابن حبّان لبعض الرّواة، فهذا الذهبي يقول في «ميزان الاعتدال»: (**أفلح بن سعيد... المدني القبائي صدوق، روى عن عبدالله ابن رافع مولى أم سلمة ومحمد بن كعب، وعنه ابن المبارك والعقدي وعدة، وثقة ابن معين، وقال أبو حاتم صالح الحديث، وقال ابن حبان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال.**

قلت: ابن حبان ربما قصب الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه...)[1].

وقال الذهبي في نفس المصدر بترجمة محمد بن الفضل:

(**محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان عارم شيخ البخاري، حافظ صدوق مكثر، روى عن الحمادين، وجرير ابن حازم، ومحمد بن راشد، وعنه أحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وخلق، قال ابن وارة: حدثنا عارم الصدوق الأمين، وقال أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاختم عليه، عارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه، وقال أبو حاتم أيضاً: اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله، فمن**

(١) ميزان الاعتدال ٢٦٢/١.

سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين، وقال البخاري تغيّر عارم في آخر عمره، وقال أبو داود بلغني أن عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة ومائتين، ثم راجعه عقله ثم استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين، وقال الدارقطني: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة.

قلت: فهذا قول حافظ العصر، الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهوّر في عارم، فقال اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشيء منها.

قلت: ولم يقدر ابن حبّان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم...)[1].

٣- ما نسبوه لأحمد بن حنبل من جرح لأبي بلج:

أما عن جرح أحمد بن حنبل لأبي بلج، فإنّ أبا أحمد الحاكم أطلق القول بتضعيف أحمد لأبي بلج وذلك في كتابه الأسامي والكنى، فقال:

(ضعفه أحمد بن حنبل)[2].

ولا أدري من أين علم بهذا التضعيف، فلم أجد حسب

(١) ميزان الاعتدال ٤/٢٣٩ - ٢٤٠.
(٢) الأسامي والكنى ٢/٣٥٢.

تتبّعي في مصدر من المصادر كلمة أو عبارة جرح صادرة من أحمد بن حنبل في أبي بلج مسندة إليه بطريق صحيح، ولا في كتاب من كتبه، بل أكاد أجزم بأنّه ليس موجوداً شيءٌ من ذلك، إذ لو كان موجوداً لذكره بلفظه من ترجم لأبي بلج أو بعضهم، وأشار إلى مصدره.

ونسبوا إلى أحمد أنّه قال عن أبي بلج:

(**روى حديثاً منكراً**)[1].

وفي كتاب الموضوعات لابن الجوزي:

(**روى أبو بلج حديثاً منكراً، «سدّوا الأبواب»**)[2].

قلت:

أوّلاً: لم أجد -حسب تتبعي- قول أحمد هذا في كتاب من كتبه، ولا في رواية بسند صحيح متصل إليه، فأين قال أحمد هذا؟ وأين السند إليه؟ وهل هو صحيح أم لا؟ إذْ لا بدَّ لقبول جرح الجارح أن يكون ثابتاً عنه، قال الشيخ عبد الرّحمن المعلمي:

(**... إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة، فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟**)[3].

وقال الشيخ إبراهيم بن عبد الله اللاحم:

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٠.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٣٦٦.

(٣) التنكيل ١/ ٦٢.

(النقل عن أئمة النقد في الرّواة لا يختلف عن أي منقول عن غيرهم، في ضرورة ثبوته عمن نقل عنه، وإلاَ لم يصح بناء حكم عليه، وبادئ ذي بدء لا بد من التسليم بوجود أقوال ونصوص نسبت إلى أئمة النقل، وبعد التمحيص تبيّن عدم ثبوتها، وأنّ الأمر لا يخلو من لبس، وقد واجه ذلك أئمة النقد أنفسهم، فجاء عنهم نفي شيء مما نسب إليهم أو بيان الصواب فيما نقل عنهم)[1].

وقال أيضاً:

(فيشترط في النقل صحة الإسناد باتصاله، وثقة رواته، وسلامته من الشذوذ والعلل، ولست مبالغاً في ذلك، فالنقل لنقد الرّاوي خبر كسائر الأخبار، لا بد فيه من هذه الشروط)[2].

إذاً لا بد للأخذ بحكم أحمد هذا والتعويل عليه من التثبت من صحة صدوره عنه، ولم يثبت ذلك، فيكون جرحه هذا كعدمه.

ثانياً: إن أحمد بن حنبل كثيراً ما يطلق المنكر على الحديث الفرد، الذي يتفرّد به الرّاوي ولم يكن له متابع عليه، وليس هذا عنده طعناً وجرحاً في الرّاوي.

قال ابن حجر، وهو يتحدث عن الرّاوي محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي:

(... محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، من صغار

(١) الجرح والتعديل، صفحة ٣٠٨.
(٢) الجرح والتعديل، صفحة ٣١٢.

التابعين، مدني مشهور، وثقه ابن معين والجمهور، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول وذكره: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير.

قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له...)[1].

فربّما أنّ أحمد أراد بقوله عن أبي بلج: «روى حديثاً منكراً» تفرده برواية حديث ما ولم يرو من طريق غيره، فلا يكون هذا قدحاً وطعناً وجرحاً في أبي بلج.

ثالثاً: إنّ أحمد بن حنبل أخرج هذه الرّواية في مسنده، فلو كان فيها ما هو منكر أو باطل لما أخرجها فيه، وليست هي من زيادات ابنه على المسند، وإنّما من روايته هو عن شيخه يحيى بن حمّاد بسنده إلى ابن عباس.

٤- مناقشة جرح الجوزجاني:

أمّا بخصوص جرح أبي إسحاق الجوزجاني لأبي بلج فالموجود في كتابه «أحوال الرّجال» أنّه قال عنه:

(ليس بثقة).

ولكنني وجدت في نسختي من كتاب «تهذيب التهذيب» في ترجمة أبي بلج ما نصّه:

(وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وأبو الفتح

(١) مقدمة فتح الباري صفحة ٤٣٧.

الأزدي: كان ثقة).

وراجعت نسخاً أخرى للكتاب ووجدتها جميعها متوافقة مع نسختي من التهذيب[1]، ومنه يتّضح أنّ الجوزجاني حكم بوثاقة أبي بلج، كما ويدل هذا النص أيضاً أنّ أبا الفتح الأزدي من جملة من وثق أبا بلج.

إذا علمت هذا فأقول: سلّمنا أنّ ما في «تهذيب التهذيب» اشتباه من مؤلفه أو الناسخ أو الطابع، وأنّ جرح الجوزجاني ثابت لأبي بلج لوجوده في كتابه أحوال الرجال[2]، لكن أقول أيضاً: أنّ جرح الجوزجاني غير معتبر، ولا مأخوذ به في مثل هذا المورد، وذلك لأنّه مشهورٌ بالنصب، قال عنه ابن عدي:

(كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي)[3].

وقال الدارقطني: **(فيه إنحراف عن علي)**[4].

وقال الذهبي: **(وكان يتحامل على علي)**[5].

وقال ابن حجر: **(رمي بالنّصب)**[6].

(١) منها مثلاً نسخة طبعة مؤسسة الرسالة باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، ونسخة دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، وكتب عليها (طبعة جديدة محققة).

(٢) واحتمال الخطأ من الناسخ أو الطابع وارد أيضاً بالنسبة لما ورد في كتاب أحوال الرّجال .

(٣) تهذيب التهذيب ١/١٧٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تذكرة الحفّاظ ٢/٥٤٩، رقم الترجمة: ٥٦٨.

(٦) تقريب التهذيب، صفحة ١١٨، رقم الترجمة: ٢٧٥.

وقال ابن حبّان: (**وكان حريزي المذهب**)[1].

أي أنّه كان على مذهب حريز بن عثمان الناصبي، المشهور في السّب والشتم للإمام أمير المومنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وقد صحّ عن الإمام علي أنّه قال:

(**عهد إليَّ النبيُّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم» أنّه لا يحبّك يا علي إلاّ مؤمنٌ ولا يبغضك إلاّ منافقٌ**)[2].

فكيف يعتمد على جرح شخص هو بنفسه مجروح، ومقدوحٌ في عدالته، ودينه؟

وقد صرّحوا أيضاً بأنّه ممن يتحامل على أهل الكوفة لاشتهارهم بالتشيّع لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام».

فهذا ابن حجر يقول في «لسان الميزان»:

(**وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة، سببها الاختلاف في الاعتقاد، فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية...**)[3].

(١) الثقات ٨/٨١، رقم الترجمة: ١٢٣٣٧.

(٢) مسند أحمد ١/٤٨٦، رواية رقم: ٧٣١، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٣) لسان الميزان ١/٢١٢.

وقال العلامة المعلّمي اليماني:

(والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيّعين)[1].

وقال:

(وكان هو نفسه - أي الجوزجاني - مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي، متشدّداً في الطعن على المتشيّعين)[2].

وقال الدّكتور بشّار عوّاد معروف في تعليقة له في كتاب تهذيب الكمال:

(ولكنّ المطالع لكتابه[3] يجد أنّه جرح خلقاً كثيراً بسبب العقائد، ولا سيما من العراقيين، ولا يصح ذلك إذ به تسقط كثيرٌ من السنن والآثار، وهو بلاشك كان عنده انحراف عن سيدنا علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»)[4].

٥- ما نسبوه لابن معين من تضعيف لأبي بلج:

وأمّا ما ذكره البعض عن ابن الجوزي من أنّه نسب إلى ابن معين أنّه ضعّف أبا بلج، فأقول في الرّد عليه:

أوّلاً: أنّه مرّ عليك أنّ يحيى بن معين قد وثق أبا بلج، وتوثيقه له ثابت رواه مسنداً ابن عدي في كتابه «الجرح والتعديل»[5].

(١) فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث، صفحة ٥٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) يقصد كتاب أحوال الرّجال لأبي إسحاق الجوزجاني.
(٤) تهذيب الكمال بتحقيق بشّار عوّاد معروف المجلّد الثاني هامش صفحة ٢٥٠.
(٥) الجرح والتعديل ١٥٣/٩.

ثانياً: لم يثبت ما نسبه ابن الجوزي إلى ابن معين من تضعيف لأبي بلج بسند صحيح عنه، فلا يعتد بهذا الجرح.

ثالثاً: على فرض صحة صدور هذا التضعيف من يحيى ابن معين مع صحة صدور التوثيق منه، فإنّه لا يريد به أنّه ممن يرد حديثه، وإنّما هو ضعيف نسبة إلى راوٍ آخر سئل عنه ابن معين، لا أنّه ضعّفه بمفرده، فيكون جرح ابن معين تليينا خفيفاً لا يؤثر في وثاقة أبي بلج وصحّة روايته، قال ابن حجر العسقلاني:

(قلت: ورجال هذه الطريق رجال الشيخين إلاّ «أبا بلج»، وهو - بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم - تابعي صغير، كوفي نزل واسط، واسمه «يحيى» واختلف في اسم أبيه.

وقد وثقه يحيى بن معين، والنسائي، ومحمد بن سعد، والدارقطني، وقال أبو حاتم الرّازي ويعقوب بن سفيان: «لا بأس به»، وقال البخاري: «فيه نظر» - وهذه العبارة في من يكون وسطاً -، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنّه ضعّفه، فإن ثبت ذلك فقد يكون سئل عنه وعن من هو فوقه، فضعّفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدة جليلة في من اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبّه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال البخاري»، ويحتمل أن يكون ابن معين ضعّفه من قبل رأيه، فإنّه منسوب إلى التّشيّع، ولأجل هذا بالغ أبو إسحاق الجوزجاني فيه كعادته في الحطّ على الشيعة وتبعه أبو الفتح الأزدي، وذكره ابن حبّان في «الثقات»،

وقال: «يخطيء».

ويكفي في تقويته توثيق النسائي وأبي حاتم[1] مع تشدّدهما، ولم يبيّن ابن حبّان ما أخطأ فيه ليرجع إليه في ذلك.

وقد ذكر ابن عدي له ترجمة، أورد فيها قول البخاري والجوزجاني، ثم ساق له حديثه عن محمد بن حاطب: «فصل ما بين الحلال والحرام ضرب الدّف»، وثلاثة أحاديث من روايته عن عمرو بن ميمون؛ إثنان منها عن أبي هريرة «رضي الله عنه» وآخر عن ابن عبّاس «رضي الله عنه»، ثمّ قال: وله غير ما ذكرت، وقد روى عنه أجلّة النّاس مثل شعبة، وهشيم، وأبو عوانة، ولا بأس بحديثه ...)[2].

احتمالُ سبب جرحهم لأبي بلج

واعتبر الشيخ أبو أسحاق الحويني الأثري جرح البخاري لأبي بلج ليس له مبرر، واحتمل أن يكون جرح من جرحه إنّما كان بسبب رواية رواها أنكروها عليه، فقال:

(... وأمّا البخاري فقال: فيه نظر، وهذا جرح شديد[3] لا أرى له مسوغاً إلاّ أن يكون قاله لكونه روى حديثاً عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو: «ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد»، فإنّهم أنكروا على أبي بلج أن يحدّث بهذا.

(١) في المصدر: وابن أبي حاتم، والصواب ما أثبتاه.

(٢) بذل الماعون، صفحة ١١٧-١١٨.

(٣) بل اختلفوا في قول البخاري في الرّاوي «فيه نظر» كما مر، وهو من الجرح المبهم فلا اعتداد به هنا.

وهذا الحديث أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ١٠٣/٢ من طريق شعبة عن أبي بلج، ثم روى بإسناده عن ثابت قال: «سألت الحسن عن هذا الحديث فأنكره»، وقال الذهبي في الميزان: «وهذا الخبر من بلاياه»، فالظاهر أنّ من جرحه إنّما كان لهذا الخبر، وهذا لا يقتضي - إن صحّ الاحتمال - ردُّ جميع مروياته وإنّما ما علم أنّه خالف فيه، أو نحو ذلك والله أعلم).

قلت: لقد روى البزار في مسنده الرواية التي احتمل الشيخ أبو إسحاق الحويني الأثري أنها السبب في جرح من جرح أبا بلج، فقال البزار: (**أخبرنا محمد بن بشير، قال: أخبرنا أبو داود، قال: أخبرنا شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «يأتي على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد، يعني من الموحدين»**)[1].

ولا أعلم أين تكمن النّكارة في هذه الرّواية عند هؤلاء العلماء، حتى تكون سبباً لجرح أبي بلج، فمعناها صحيح عندهم، فهم يقولون أنّه لا يخلد في جهنّم موحدٌ، فأصحاب المعاصي من أهل التوحيد فإنهم وإن دخلوا جهنم لا يخلدون فيها، وإنّما يخرجون منها إمّا بالشفاعة والعفو أو بانقضاء مدة العقاب، فهذه الرّواية تشير إلى الفترة مما بعد خروج آخر إنسان من جهنم من غير الخالدين فيها، وبعدها لا يُدخل فيها أحدٌ ولا يُخرج منها أحدٌ، فالرواية عندهم بهذا

(١) مسند البزار ٤٤٢/٦.

التوجيه لا نكارة فيها أبداً، فمن جعلها مستنداً في جرح أبي بلج فهو مخطئ .

ثم إنّه على فرض أنّها رواية منكرة فلماذا ترمى تبعتها على أبي بلج، وقد وقع في سندها غيره من الرّواة، كشعبة ابن الحجاج، وعمرو بن ميمون، وعبد الله بن عمرو بن العاص، أو غيرهم ممن وقع في سند الرّواية ؟!

فهل هؤلاء معصومون، لا يخطئون، ولا يشتبهون، ولا يسهون أم ماذا؟!.

وعليه، فمما قدّمناه يتّضح أنّ أبا بلج ثقة، وأنّ طريق حديث الولاية من روايته طريقٌ صحيحٌ.

رواية الصّحابي عمران بن الحصين

وممن رواه من الصّحابة، الصّحابي عمران بن حصين، أخرج روايته العديد من علماء أهل السنة، وممن أخرجها أبو عيسى الترمذي في سننه، فقال:

(حدّثنا قتيبة، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان الضّبعي، عن يزيد الرّشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» جيشاً، واستعمل عليهم عليَّ بن أبي طالب، فمضى في السّريّة فأصاب جارية، فأنكروا عليه، وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فقالوا: إذا لقينا رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» أخبرناه بما صنع علي، وكان المسلمون إذا رجعوا من السّفر بدؤوا

برسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فسلّموا عليه، ثم انصرفوا إلى رحالهم، فلمّا قدمت السّريّة سلّموا على النبيِّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فقام أحدُ الأربعة، فقال: يا رسول الله ألم تر إلى عليِّ بن أبي طالب صنع كذا وكذا، فأعرض عنه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، ثم قام الثّاني، فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثمّ قام إليه الثالث، فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثم قام الرّابع، فقال مثل ما قالوا، فأقبل إليه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» والغضب يعرف في وجهه، فقال:

«ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليُّ كلِّ مؤمنٍ من بعدي»)

ثمّ قال الترمذي:

(هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث جعفر ابن سليمان)[1].

وأخرجه النّسائي في «خصائص علي»، وقال أحمد بن ميرين البلوشي:

(رجاله رجال الشيخين سوى جعفر بن سليمان، فهو من رجال مسلم وحده، لكنّه وصف بالغلو في التّشيّع كما تقدّم، وقوله: «وعليٌّ وليُّ كلِّ مؤمن بعدي» منكرٌ جدّاً ...)[2].

(١) سنن الترمذي ٦/٢٨٤ - ٢٨٦، رواية رقم: ٤٠٤٥، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط.
(٢) خصائص علي، صفحة ١٠٩، رواية رقم: ٨٩، بتحقيق أحمد ميرين البلوشي.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عبد الرّزاق الصّنعاني، وعفّان المعنى، عن جعفر بن سليمان، بنفس باقي سند الترمذي، وذلك من لفظ عبد الرّزاق، وفيه أنّ النبي «صلّى الله عليه وآله» قال:

(... «دعوا عليّاً، دعوا عليّاً، دعوا عليّاً، إنّ عليّاً منّى وأنا منه، وهو وليُّ كلِّ مؤمنٍ بعدي»).

وقال شعيب الأرنؤوط:

(إسناده ضعيف، جعفر بن سليمان - وهو الضّبعي - فيه كلامٌ، وكان يتشيّع، وعدَّ هذا الحديث ابن عدي في «الكامل» مما استنكر من أحاديثه، وكذا ابن تيميّة ...

وقد كنّا قوينا إسناده في ابن حبّان «٦٩٢٩» فليستدرك من هنا[1])[2].

فأعلَّ بعضهم هذه الطريق بوجود جعفر بن سليمان الضّبعي في السّند، وهو حسب زعمهم فيه كلام، وأنّه شيعيٌّ، بل وصفه البعض منهم بأنّه شيعيٌّ غال، وهذا الحديث مما فيه تقوية لبدعته، فأقول في الرّد عليهم:

المعدّلون لجعفر بن سليمان الضّبعي

(١) قلت: الظاهر أنّه قوّى إسناده في صحيح ابن حبّان قبل أن يتبنّى منهج أبي إسحاق الجوزجاني النّاصبي المشهور في التعامل مع رواة الحديث ممن رمي بالتّشيّع، فلمّا تبنّى منهجه ضعّف الحديث بجعفر بن سليمان بسبب ما رمي به من التّشيّع، فالله المستعان.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١٥٤/٣٣، رواية رقم: ١٩٩٢٨، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين.

أوّلاً: إنّ جعفر بن سليمان ثقة، أخرج له من السّتة الجميع عدا البخاري، وقال عنه أحمد بن حنبل:

(لا بأس به)[1].

وقال الدّوري:

(سمعت يحيى بن معين يقول: جعفر بن سليمان الضّبعي ثقة، وكان يحيى بن سعيد القطّان لا يكتب حديثه)[2].

وقال ابن طهمان، عن يحيى بن معين:

(جعفر بن سليمان الضّبعي، ثقة، يتشيّع، ليس به بأس)[3].

وقال معاوية بن صالح:

(سمعت يحيى بن معين يقول: جعفر بن سليمان الضّبعي، كنيته أبو سليمان، بصريٌّ ، ثقة)[4].

ووثقه ابن حبّان[5]، وأخرج له في صحيحه.

وقال محمّد بن عثمان بن أبي شيبة:

(سمعت عيسى بن شاذان يقول ليحيى بن معين: يا أبا زكريّا، كان يحيى بن سعيد القطّان لا يحدّث عن جعفر ابن سليمان، فقال: كان يحيى لا يكتب حديثه، وكان عندنا

(١) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ١/٢٠٠.
(٢) موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله ١/٣٧٧.
(٣) موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله ١/٣٧٨.
(٤) الكنى والأسماء للدولابي ١/٤٣٥.
(٥) الثقات ٦/١٤٠.

ثقة)[1].

وقال ابن أبي خيثمة:

(سألت يحيى بن معين عن جعفر بن سليمان الضّبعي، فقال: ثقة)[2].

وقال الليث بن عبدة:

(سمعت يحيى بن معين يقول: جعفر بن سليمان الضّبعي، ثقة)[3].

ووثقه علي بن المديني، قال عثمان بن أبي شيبة:

(سألت علي بن المديني عن جعفر بن سليمان الضبعي، فقال: ثقة عندنا)[4].

وهو ثقة عند الترمذي، فصحح العديد من الأحاديث التي وقع في إسنادها[5].

ووثقه يعقوب بن سفيان الفسوي، فقال:

(وفي سنة ثمان وسبعين ومائة ... مات فيها جعفر بن سليمان الضبعي، وكان ثقة متقناً حسن الأخذ، حسن الأداء ...)[6].

(١) موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله ١/٣٧٨.
(٢) الجرح والتّعديل ٢/٤٨١.
(٣) الكامل في ضعفاء الرّجال ٢/٣٨٠.
(٤) الجوهر النّقي على سنن البيهقي، صفحة ٣٥٦، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، صفحة ٣٥، برقم: ١٤.
(٥) انظر مثلاً سنن الترمذي ٣/١٩١، رواية رقم: ١٥٧٥، و ٣/٤٣٦، رواية رقم: ٢٠١٥، و ٥/٢١٠ - ٢١١، رواية رقم: ٣٢١٨، و ٥/٤١٦، رواية رقم: ٣٥١٣، و ٦/١٧، رواية رقم: ٣٦١٨.
(٦) المعرفة والتّاريخ ١/١٦٩.

ووثقه ابن خزيمة فأخرج له في صحيحه[1]، وقد قال عن صحيحه: (**مختصر المختصر من المسند الصّحيح عن النبيِّ «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها**)[2].

ووثقه ابن الملقن، فقال:

(**وجعفر بن سليمان أخرج له مسلم، وهو ثقة، وفيه شيء**)[3].

ووثقه السيوطي، فقال عنه في كتابه «طبقات الحفّاظ»:

(**وكان ثقة، حسن الحديث، يتشيّع**)[4].

ووثقه الشيخ أحمد محمّد شاكر، فقال:

(**جعفر بن سليمان الضبعي، ثقة، وكان يتشيّع**)[5].

وعدّله الشيخ محمد ناصر الدّين الألباني، فهو عنده في مرتبة صدوق، حسن الحديث، فقال ردّاً على من ضعّف حديثاً لوقوع جعفر بن سليمان الضّبعي في سنده:

(**وأمّا المعلّقون الثلاثة على «الترغيب» في طبعتهم الجديدة الحسناء! فقد اهتبلوا الإشارة المذكورة ليتظاهروا**

(١) انظر صحيح ابن خزيمة ١/٢٣٨، رواية رقم: ٤٧٦، و ٤/١٩٩، رواية رقم: ٢٦٨٠.

(٢) صحيح ابن خزيمة ١/٣.

(٣) البدر المنير ١/٥٠٢.

(٤) طبقات الحفّاظ، صفحة ١١١، برقم: ٢٢٢.

(٥) تفسير الطبري ١٦/٤٢٠، بتحقيق أحمد محمّد شاكر.

أنّهم على معرفة بهذا العلم، فكشفوا عن جلهلهم به حيث قالوا:

«وفيه جعفر بن سليمان الضّبعي: يتفرّد بأحاديث عدّة مما ينكر: ميزان الاعتدال ٤٠٨/١»

هكذا نقلوا من «الميزان»! وهو نقل مبتور، لعلّه غير مقصود! متوهّمين أنّهم نقلوا ما يؤيد تضعيفهم للحديث، وذلك من الأدلّة الكثيرة على جهلهم بهذا العلم، وتطفلهم عليه؛ فإنّ العبرة بكون الرّاوي ثقة أو صدوقاً، ولا يضرّه بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه، فإنّ الجرح لا يثبت بهذا، وإنّما إذا كثرت مناكيره، وحينئذ يقال في مثله: «منكر الحديث»؛ وجعفر هذا ليس كذلك، والعجيب أنّ كلام الذهبي يدلُّ على ذلك ويؤكده! فإنّه قال - بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه كالملخّص لها -:

«وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدّت مما ينكر، واختلف في الإحتجاج بها، منها ...» ، ثمّ ساق ستة أحاديث وعقّب عليها بقوله:

«وغالب ذلك في «صحيح مسلم» ...».

قلت: وبعضها عنده من روايته عن جعفر، عن ثابت، عن أنس، وهو حديث: «إنّه حديث عهد بربّه»، وهو مخرّجٌ في «الإرواء ٦٧٨/١٤٣/٣»، و «مختصر العلو ٢٥/٩٣»، و «ظلال الجنّة ٦٢٢/٢٧٦/١»، وهذا الحديث واحد من ستة أحاديث عند مسلم بهذه الرّواية، ولقد كان هذا وحده يكفي رادعاً

لهؤلاء الجهلة عن تضعيفهم لحديث الترجمة بجعفر هذا، لو كانوا يعلمون! فكيف وهناك عشرات الأحاديث من رواية جعفر هذا اتّفق الحفّاظ على تصحيحها قديماً وحديثاً، كالترمذي، وابن خزيمة، وابن حبّان، والحاكم، والذّهبي، والعسقلاني. وغيرهم؟! وهي معروفة ومبثوثة في مختلف أبواب كتب السّنة. ولذلك قال الذّهبي في ترجمة جعفر في «المغني»: «صدوق صالح، ثقة، ضعّفه يحيى القطّان وغيره[1]، فيه تشيّع وله ما ينكر».

وقال في «الكاشف»: «ثقة فيه شيءٌ مع كثرة علومه».

ولذلك أورده في كتابه «معرفة الرّواة المتكلّم فيهم بما لا يوجب الرّد، ص ٨١ - ٨٢»، وذكر فيه نحو ما تقدّم.

وقال الحافظ في «التّقريب»:

«صدوق زاهد، لكنّه كان يتشيّع».

والخلاصة: أنّ الرّجل صدوق، حجّة ما لم يظهر خطؤه؛ كسائر الثّقات الذين فيهم شيءٌ من الضّعف، فتضعيفهم للحديث به مما يشعر أنّهم يظنون - لبالغ جهلهم - أنّ كلّ كلام في الرّاوي هو جرحٌ مقبول، وهذا ما لا يقبله حتّى من كان مبتدئاً في هذا العلم، والله المستعان)[2].

وعدّله الشيخ أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، فقال في كتابه «سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند

(١) سيأتي من كلام ابن شاهين أنّ تضعيف من ضعّفه إنّما هو بسبب ما رمي به من التّشيّع لا لسبب آخر، انظر كلامه صفحة ٤٤.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٠٧/٧ - ١٠٠٨.

من أقوال الصّحابة والتّابعين»، بعد أن أورد فيه حديثاً وقع في سنده جعفر الضبعي:

(وهذا إسناد حسن. في جعفر بن سليمان كلام، لا ينزله عن مرتبة الحسن، لذا قال الحافظ: «صدوق زاهد، ولكنّه يتشيّع».

قلت: وأحسن ما قيل فيه؛ قول ابن شاهين في «المختلف فيهم»: «إنّما تُكُلِّمَ فيه لعلّة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلاّ ابن عمّار بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف»[1].

وقال البزّار: «لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنّما ذكرت عنه شيعيّته، وأمّا حديثه فمستقيم». انظر «تهذيب التّهذيب ١/٣٠٨ - ط الرّسالة».

قلت: وقد تكلّم بعضهم في روايته عن ثابت؛ ولكنّي لم أجد من طعن فيه بسبب هذه الرّواية، وإنّما تكلّموا في الإكثار من روايته عن ثابت.

وقد احتجَّ به مسلم وغيره)[2].

حقيقة تشيّع جعفر بن سليمان الضّبعي

ثانياً: لم يثبت على جعفر بن سليمان الضّبعي أنّه ممن يقول بالنّص على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام» حتّى يردّ هذا الحديث بقاعدتهم، أنّ المبتدع إذا روى ما يقوّي بدعته ويؤيدها لا تقبل روايته، وكل ما رموا

(١) قلت: وهذا جرح مبهم غير معلوم السبب فلا يعتد به.
(٢) سلسلة الآثار الصّحيحة أو الصّحيح المسند من أقوال الصّحابة والتّابعين ١/ ١٨٤.

به جعفراً هو أنّ به تشيّعاً، والتشيّع في عرف القدماء هو تفضيل الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» على عثمان ابن عفّان، وهذا ليس ببدعة، قال شمس الدّين الذّهبي:

(ليس تفضيل علي[1] برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكلٌ من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلّهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء «رضي الله عنهما»، ولكن جمهور الأمّة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب، والخطب يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر[2]، من خالف ذا فهو شيعيٌّ جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامي هدى، فهو من غلاة الرافضة أبعدهم الله)[3].

نعم وصفه بعضهم بأنّه غال في التشيّع، أو رافضي غال في الرّفض، مستندين في ذلك إلى بعض الرّوايات التي فسّرها بعضهم بأنّه كان يسبُّ الخليفتين أبا بكر وعمر، ففي تهذيب الكمال:

(وقال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: بلغنا أنّك تشتم أبا بكر وعمر، فقال: أمّا الشتم فلا، ولكن بغضاً يا لك)[4].

(١) يقصد تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على عثمان بن عفّان.

(٢) بل الأدلّة كثيرة على أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السّلام» هو أفضل الأمّة بعد نبيّها «صلّى الله عليه وآله».

(٣) سير أعلام النبلاء ٤١٩/١٢.

(٤) تهذيب الكمال ٤٨/٥، ترجمة جعفر بن سليمان، رقم الترجمة: ٩٤٣.

والحق أنّ من سئل عن سبّه لهما ونفى السب، وصرّح بأنّه يبغضهما كانا جارين له، أحدهما يكنّى بأبي بكر، والثاني يسمّى عمر، فـ(**عن زكريا بن يحيى الساجي: وأمّا الحكاية التي حكيت عنه، فإنّما عنى به جارين كانا له، وقد تأذّى بهما، يكنّى أحدهما أبو بكر، ويسمّى الآخر عمر، فسئل عنهما، فقال: أمّا السب فلا، ولكن بغضاً يا لك، ولم يعن به الشيخين، أو كما قال**)[1].

والّذي يؤيد صحة ذلك، هو ما ذكره يعقوب بن سفيان من وجود جارين لجعفر أحدهما يكنّي أبابكر والآخر يسمّى عمر، فقال في كتابه «المعرفة والتاريخ»:

(**وفي سنة ثمان وسبعين ومائة ... مات فيها جعفر بن سليمان الضّبعي، وكان ثقة متقناً، حسن الأخذ، حسن الأداء، إلاّ أنّه كان قريب الدّار من أبي بكر وعمر ابني علي ابن المقدمي**)[2].

والظاهر أنّه تأذّى من هذين الجارين فصرّح ببغضه لهما، ولو ثبت للقوم كمسلم بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وأبي داود، والنّسائي، وغيرهم، أنّه كان يسب الخليفتين أبا بكر وعمر، لما رووا عنه، ولما وثّقه من وثّقه من كبار رجال الجرح والتعديل عندهم، وفيهم من هو متعنت ومتشدد في الجرح، يجرح الرّاوي ولو لهفوة صغيرة.

ومما يؤكد عدم بغضه للشيخين، وأنّه لا يعتقد بالوصية

(١) تهذيب الكمال ٤٨/٥.

(٢) المعرفة والتاريخ ١٦٩/١.

للإمام علي «عليه السلام»، ما قاله الدكتور بشّار عوّاد معروف:

(أما موقفه من الشيخين، فما أظنّه كان يكرههما لروايته الأحاديث في فضائلهما، كما أنّه لم يكن غالياً في مذهبه بحيث إنّه ما عدّ الإمام عليّاً وصيّاً لروايته عن أبي هارون، عن أبي سعيد قوله: مات رسول الله ولم يستخلف أحداً، وهو مما رواه سفيان عنه، فما كان حدّث به إلاّ وعنده أنّ عليّاً «رضي الله عنه» ليس بوصي)[1].

والخلاصة: لم يثبت على جعفر بن سليمان الضبعي أنّه ممن كان يبغض الخليفتين أبا بكر وعمر، ولا ممن كان يسبّهما، كما لم يثبت عليه أنّه ممن كان يقول بالنّص من رسول الله «صلّى الله عليه وآله» على الإمام علي «عليه السلام»، نعم قد يكون تشيّعه هو تفضيل علي على عثمان، فلا تكون روايته لحديث «**وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي**» تأييداً لبدعته، -إذا كان تفضيل الإمام علي «عليه السلام» على عثمان أو على جميع الصحابة بدعة كما يزعمون - حتّى تردّ روايته بذلك.

قال ابن حبّان:

(وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الرّوايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من

(١) هامش صفحة ٤٨ من المجلد الخامس من كتاب تهذيب الكمال بتحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف.

أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة[1]، ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز ...)[2].

وعليه فيكون سند حديث الولاية من طريق جعفر بن سليمان الضّبعي، صحيحٌ عند بعض علماء أهل السّنة وحسنٌ عند آخرين.

رواية الصّحابي بريدة الأسلمي

وممن رواه من الصّحابة، الصّحابي بريدة الأسلمي، أخرج روايته العديد من علماء أهل السّنة، وممن أخرجها أحمد بن حنبل في مسنده، فقال:

(حدّثنا ابن نمير، حدّثني الأجلح الكندي، عن عبد الله ابن بريدة، عن أبيه بريدة، قال:

بعث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بعثين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد ابن الوليد، فقال:

«إذا التقيتم فعليٌّ على النّاس، وإن افترقتما فكلُّ واحد منكما على جنده»

قال: فلقينا بني زيد من أهل اليمن، فاقتتلنا فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة، وسبينا الذّريّة، فاصطفى عليٌّ امرأةً من السبي لنفسه.

قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله

(١) وهل محبّة أهل البيت والميل إليهم بدعة يا ابن حبّان؟!

(٢) الثقات ٦/ ١٤٠.

«صلّى الله عليه وآله وسلّم» يخبره بذلك، فلمّا أتيت النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، دفعت الكتاب فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فقلت: يا رسول الله هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»:

«لا تقع في علي، فإنّه منّي وأنا ومنه، وهو وليّكم بعدي، وإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي»)

قال الشيخ حمزة أحمد الزّين:

(إسناده صحيح)[1].

وقال شعيب الأرنؤوط:

(إسناده ضعيف بهذه السّياقة من أجل الأجلح الكندي - وهو ابن عبد الله بن حجيّة - فهو ضعيف)[2].

وأخرجه النّسائي في خصائص علي، وفيه قال النبيُّ «صلّى الله عليه وآله»:

(... «لا تقعنّ يا بريدة في علي، فإنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهذا وليّكم بعدي»).

قال أحمد ميرين البلوشي:

(١) مسند أحمد بن حنبل ٤٩٧/١٦، رواية رقم: ٢٢٩٠٨، بتحقيق أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزّين.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١١٧/٣٨ - ١١٨، رواية رقم: ٢٣٠١٢، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين.

(منكر)[1].

وقال أبو إسحاق الحويني الأثري:

(إسناده حسن بما قبله[2]، والأجلح متكلّمٌ فيه، ولكنّه لم يتفرّد بأصل القصّة، والحديث أخرجه أحمد «٣٥٦/٥»، حدّثنا ابن نمير، والبزّار «٣/٢٠٠» حدّثنا خالد بن عبد الله كلاهما عن أجلح الكندي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، فساقه بمثله.

قال البزّار: «لا نعلم روي هذا عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بإسناد أحسن من هذا، وقد رواه أيضاً الجريري، عن عبد الله بن بريدة»

ولكن قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنّهاية ٣٧٦/٧» تعليقاً على لفظة: «وهو وليّكم بعدي»، قال: «هذه لفظة منكرة»، والأجلح شيعي، ومثله لا يقبل إذا تفرّد بمثلها، وقد تابعه من هو أضعف منه، والله أعلم)[3].

فأعلَّ بعض علماء أهل السّنة هذه الطريق للحديث بوجود الأجلح الكندي في السّند، بسبب تليين بعض رجال الجرح والتعديل عندهم له، ولما رمي به من التّشيّع، فأقول في الرّد على ذلك:

(١) خصائص علي، صفحة ١١٠ - ١١١، رواية رقم: ٩٠، بتحقيق أحمد ميرين البلوشي.

(٢) يريد بما قبله حديث الصّحابي عمران بن حصين.

(٣) خصائص علي، صفحة ٩٣، رواية رقم: ٧٨، بتحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري.

المعدّلون للأجلح الكندي

إنّ الشيخ أحمد محمّد شاكر - وهو من كبار علماء أهل السّنة - صرّح بأنّ الأجلح ثقة، وكلام من تكلّم فيه كلام بلا حجة، فقال في تعليقة له:

(الأجلح: ابن عبد الله الكندي، وهو ثقه تكلّم فيه بعضهم بغير حجّة)[1].

وقال عنه يحيى بن معين:

(ثقة).

وقال عنه مرّة:

(ليس به بأس).

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين:

(صالح)[2].

وقال عنه أحمد بن عبد الله العجلي:

(كوفي ثقة)[3].

وقال ابن عدي أثناء ترجمته للأجلح في كتابه «الكامل في ضعفاء الرّجال»:

(وأجلح بن عبد الله له أحاديث صالحة غير ما ذكرته، يروي عنه الكوفيّون وغيرهم، ولم أجد له شيئاً منكراً

(١) تفسير الطبري ١٦٩/٥، بتحقيق أحمد محمد شاكر.
(٢) تهذيب الكمال ٢٧٧/٢.
(٣) معرفة الثقات ٢١٢/١، رقم الترجمة: ٤٨.

مجاوز الحد، لا إسناداً ولا متناً، وهو أرجو أنّه لا بأس به إلاّ أنّه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق)[1].

وقال عنه عمرو بن علي الفلاّس:

(مستقيم الحديث، صدوق)[2].

ووثقه يعقوب بن سفيان الفسوي، إلاّ أنّه تناقض فزعم أنّ في حديثه لين، فقال:

(ثقة، في حديثه لين)[3].

وقال أيضاً:

(وأمّا مجالد والأجلح فقد تكلّم النّاس فيهما، ومجالد على حال أمثل من الأجلح)[4].

والظاهر أنّ يعقوب الفسوي يرى أنّ مجالداً ثقة، فيكون كلامه الثاني مفاضلة بين ثقتين، ففيه تليين يسير للأجلح، وإلاّ فكيف يحكم بوثاقة الأجلح ثم يدّعي بأنّ مجالداً حاله أفضل من الأجلح لو لم يكن مجالد ثقة عنده؟.

ووثقه أحمد بن حنبل، فقال:

(ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة)[5].

وهذا توثيق من أحمد للأجلح؛ لأنّ فطر بن خليفة عند

(١) الكامل في الضعفاء ٢/٣٦٧.
(٢) تهذيب الكمال ٢/٢٧٩.
(٣) المعرفة والتاريخ ٣/١٠٤.
(٤) المعرفة والتاريخ ٣/٨٣.
(٥) تهذيب الكمال ٢/٢٧٧.

أحمد ثقة، ففي تهذيب التهذيب: (**قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة، صالح الحديث**)[1].

نعم نقلوا عن أحمد بن حنبل أنّه قال:

(**أجلح ومجالد متقاربان في الحديث**)[2].

وهذا إنْ صحّ عن أحمد فيحتمل احتمالاً كبيراً أنّه تضعيف قديم منه للأجلح، ثمّ تغيّر رأيه فيه فوثّقه، بدليل أنّ أبا داود قال: (**قلت لأحمد: أجلح أحبُّ إليك أو حريث؟ قال: أجلح، قلت: تحدّث عنه؟ قال: نعم**)[3]، وبدليل أنّه أخرج له في مسنده، وقد جعل ما في مسنده من روايات الفيصل في حالة الاختلاف في حديث النبي «صلّى الله عليه وآله» فما كان فيه من حديث فهو حجة وإلاّ فلا، فروي عنه أنّه قال:

(**إنّ هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلاّ فليس بحجة**)[4].

فلو كان هناك من خلل في حديث الأجلح أو في عدالته لما أخرج له في مسنده ولما حدّث عنه، وقوله: (**وقد روى الأجلح غير حديث منكر**)[5]، لا يريد به إلاّ تفرّده برواية

(١) تهذيب التهذيب ٥/٢٧٩.
(٢) تهذيب الكمال ٢/٢٧٧.
(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ١/٥٣.
(٤) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد دراسة وتخريجاً، صفحة ١١١.
(٥) تهذيب الكمال ٢/٢٧٧.

بعض الأحاديث مما لم تصل لأحمد من طريق آخر غير طريق الأجلح، لأن المنكر في عرفه هو الحديث الفرد الذي ينفرد الرّاوي بروايته دون أن يكون هناك متابع له عليه[1].

وذكره ابن خلفون في الثقات وتكلّم في مذهبه[2].

وهو ممن روى عنه شعبة، وشعبة لا يروي إلاّ عن ثقة عنده[3].

ووثقه الحاكم النيسابوري، فصحح في كتابه «المستدرك على الصحيحين» العديد من أسانيدالرّوايات وفيها الأجلح الكندي [4].

وصحح له الذهبي في تلخيص المستدرك[5]، وذكره في كتابه «من تكلّم فيه وهو موثّق» وقال عنه: «شيعي مشهورصدوق»[6].

وعدّله ابن حجر العسقلاني، فقال عنه:

(صدوق، شيعي)[7].

مناقشة أقوال الجارحين للأجلح الكندي

قال عنه يحيى بن سعيد القطّان:

(١) انظر صفحة ٢٨ - ٢٩.
(٢) كذا قال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٥/٢.
(٣) انظر صفحة ١٦ - ١٨.
(٤) انظر المستدرك على الصحيحين ٢٦٣/٢ رواية رقم: ٢٩٤٦، ٢٨٧/٢ رواية رقم: ٣٠٠٢، ٦٨١/٢ رواية رقم: ٤٢٤٩، ١٤٦/٣رواية رقم: ٤٦٥٩، ١٦٤/٣ رواية رقم: ٤٧٢٣.
(٥) انظر الرواية رقم: ٢٩٤٦ و ٣٠٠٢ و ٤٢٤٩.
(٦) من تكلّم فيه وهو موثق، صفحة ٧٥، رقم الترجمة: ١٣.
(٧) تقريب التهذيب، صفحة ١٢٠، رقم الترجمة: ٢٨٧.

(في نفسي منه شيء)[1].

وهذا جرحٌ مبهم، وكذلك فإنّ يحيى القطّان من المتشددين المتعنتين في الجرح[2]، فجرحه هذا لا يقدّم على التعديل.

ويحيى بن سعيد بنفسه ممن روى وحدّث عن الأجلح[3]، ففي كتاب «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني»:

(سئل أبو داود عن أجلح والسّري - يعني ابن إسماعيل- فقال: السّري متروك، ويحيى - يعني القطّان - قد حدّث عن أجلح)[4].

وهذا مما يقوّي حال الأجلح، ويرفع من شأنه، لأنّ يحيى القطّان كان متشدداً في تنقية الرّجال الذين يروي عنهم.

وقال عنه أبو حاتم الرّازي:

(الأجلح ليّن، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتجّ به)[5].

وجرح أبي حاتم هذا لا يعتد به هنا، لأنّه من المتعنتين في الجرح، فيقدّم على جرحه تعديل المعدّلين، قال الذهبي:

(إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله؛ فإنّه لا يوثّق إلاّ

(١) تهذيب الكمال ٢/٢٧٦.
(٢) انظر صفحة ٢٤.
(٣) انظر سنن النسائي ٦/١٨٣، رواية رقم: ٣٤٩٠، و ٨/١٣٩، رواية رقم: ٥٠٧٨، و سنن أبي داود ٣/ ٥٨٠، رواية رقم: ٢٢٦٩.
(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ١/٣١٩.
(٥) الجرح والتعديل ٢/٣٤٧، رقم الترجمة: ١٣١٨.

رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه لا يحتجُّ به، فتوقف حتّى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثّقه أحدٌ فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنّت في الرّجال، قد قال في طائفة من رجال الصّحاح ليس بحجة ليس بقوي أو نحو ذلك)[٦].

وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»، وهو يرد جرح أبي حاتم الرّازي للرّاوي معاوية بن صالح:

(وأمّا قول أبي حاتم «لا يحتجُّ به» فغير قادح فيه أيضاً، فإنّه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب)[٧].

وقال الشيخ محمود سعيد ممدوح:

(لا يخفى تشدّد أبي حاتم الرّازي في الجرح، حتّى قال عنه الحافظ الذّهبي - وهو من أهل الاستقراء التّام في الرّجال كما قال عنه الحافظ ابن حجر - في سير أعلام النبلاء ١٣/٨١: «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح»)[٨].

وهو جرح مجمل، غير مفسّر، فيقدّم عليه تعديل المعدّلين للأجلح.

---

(٦) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٠.

(٧) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٣/٢٠٧.

(٨) رفع المنارة، صفحة ١١٦.

قال الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، وهو يعدد ألفاظ الجرح المجمل:

(قولهم: فلان ليّن، لأنّه لا يعلم ما سبب لينه، وفلان ضعيف، وفلان غير حجة، وفلان ليس بقوي، أو ليس بالقوي، أو ليس بذاك ... أو لا يحتجُّ به ...)[1].

وذكره ابن حبّان في كتابه «المجروحين»، وزعم أنّه يقلب الأسامي[2]، وابن حبّان متعنت في الجرح كما مر، ولم يقبل العلماء جرحه للعديد من الرّواة، ووصفه الذهبي بالخسّاف المتهوّر[3]، وهو بنفسه لم يميّز بين العديد من الرّواة فذكرهم في كتابه الثقات، وترجم لهم أيضاً في كتابه المجروحين، فلا يؤثر جرحه للأجلح في الأجلح بشيء.

وقال عنه إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني: **(الأجلح مفتر)**[4].

والجوزجاني ناصبي بغيض، مشهور بنصبه وتحامله وعدائه للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، والمتحامل على أخي الرسول وزوج البتول وأبي السبطين زائغ ضال مائل عن طريق الحق، وهو منافق بنص حديث رسول الله «صلّى الله عليه وأله»، ففي صحيح مسلم ابن الحجاج أن الإمام عليّاً «عليه السلام» قال: «**والذي فلق**

(١) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، صفحة ٥٢٣-٥٢٤.
(٢) المجروحين ١/١٧٥.
(٣) انظر صفحة ٢٦.
(٤) أحوال الرجال، صفحة ٥٩.

الحبّة، وبرأ النسمة، إنّه لعهد النبي الأميّ «صلّى الله عليه وأله وسلّم» إليّ: أن لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق»[1]، وكذلك هو مشهور في تعنته وجرحه للرواة، لا سيما المتشيّعة منهم، فجرحه غير معتبر في مثل الأجلح[2].

وقال عنه أبو داود:

(والأجلح ضعيف)[3].

وقولهم عن الرّاوي «ضعيف»، من الجرح المجمل.

وقال عنه النسائي:

(الأجلح ليس بذاك القوي، وكان له رأي سوء)[4].

وقال عنه أيضاً:

(الأجلح ليس بالقوي، وكان مسرفاً في التّشيّع)[5].

قلت:

أوّلاً: إنّ النسائي متعنت ومتشدد في الجرح[6]، ومثله لا يقدّم جرحه على تعديل المعدّلين.

ثانياً: مرّ عليك أنّ جرح الرّاوي بعبارة: «**ليس بذاك القوي**» أو بعبارة: «**ليس بالقوي**» من الجرح المجمل المبهم

(١) صحيح مسلم ٨٦/١.
(٢) انظر ما نقلناه من أقوال بعض العلماء حول جرح الجوزجاني في صفحة ٣١ - ٣٢.
(٣) سؤلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ٣١٨/١.
(٤) السنن الكبرى ٤٠٢/٣.
(٥) عمل اليوم والليلة، صفحة ٣٩٨.
(٦) انظر صفحة ٢٤.

غير المفسّر، فيقدّم عليه التعديل.

قال المباركفوري وهو يردُّ جرح النّسائي للرّاوي أسامة ابن زيد:

(وأمّا قول النّسائي «ليس بالقوي» فغير قادح أيضاً، فإنّه مجملٌ مع أنّه متعنّت، وتعنّته مشهور)[1].

ثالثاً: إنّ قول النّسائي عن الرّاوي «ليس بالقوي» ليس عنده من الجرح المفسد، الذي تردُّ به رواية الرّاوي المجروح بهذه العبارة، قال الدكتور قاسم علي سعيد في كتابه «منهج أبي عبد الرحمن النّسائي في الجرح والتّعديل»:

(فأمّا كلمة «ليس بالقوي» وما شابهها فإنّ أبا عبد الرّحمن يستعملها غالباً في الصّدوقين، ومن دونهم من أهل العدالة)[2].

وقال الذهبي:

(وقد قيل في جماعات «ليس بالقوي» واحتجّ به، وهذا النّسائي قد قال في عدّة «ليس بالقوي» ويخرج لهم في كتابه، قال: قولنا «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد)[3].

وأمّا رأي السوء الذي وصف النسائي به الأجلح، فلعلّه تبيّن له أنّ الأجلح كان يعتقد ويرى أنّ الإمام عليّاً «عليه السلام» أفضل الصحابة جميعاً، ومن كان كذلك فيطلق عليه عندهم بأنّه شيعي جلد، ولذلك قال عنه الذهبي في

(١) تحفة الأحوذي ١/٤٠٥.

(٢) منهج أبي عبد الرّحمن النّسائي في الجرح والتّعديل ٥/١٨٣٣.

(٣) الموقظة، صفحة ٨٢.

كتابه «ديوان الضّعفاء»:

(**صدوق، شيعي جلد**)[1].

فلم يثبت عليه أنّه ممن كان يبغض أبا بكر وعمر ويسبّهما، بل روي عنه أنّه قال: (**سمعنا أنّه ما سبّ أبا بكر وعمر أحدٌ إلاّ مات قتلاً أو فقراً**)[2]، ولا أنّه ممن لا يعتقد بإمامتها، وإلاّ لوصفوه بأنّه من غلاة الرّافضة، فيكون ما في الرّواية من قول النبي «صلّى الله عليه وآله»: «**وهو وليّكم من بعدي**»، خلاف ما يؤمن ويعتقد به الأجلح، فهو ممن لا يقول بالنّص على الإمام علي «عليه السلام»، وقول النبي «صلّى الله عليه وآله» هذا نصٌّ صريحٌ في أنّ الولاية على الأمّة من بعد النبي «صلّى الله عليه وآله» هي للإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب «عليه السلام» فلا يكون ما في هذه الرّواية مما يؤيد بدعة - حسب نظرهم - يذهب إليها الأجلح، حتّى ترد روايته هذه بذلك.

والعجيب من هؤلاء القوم أنّهم يرمون من يفضّل الإمام عليّاً «عليه السلام» على جميع الصحابة بمن فيهم الخلفاء الثلاثة بالبدعة، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين المسلمين، وليست وليدة العصور المتأخرة، وإنّما هي قديمة من عصر النبي «صلّى الله عليه وآله» والصحابة، والقائل بأفضليته «عليه السلام» على الجميع لم يكن قوله واعتقاده بذلك ناشئ عن هوى، بل لأدلة وبراهين عنده، وهي عديدة

(١) ديوان الضعفاء، صفحة ٢٣، رقم الترجمة: ٢٨٧.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة ٧/١٣٤٤.

وكثيرة، قال ابن عبد البر:

(وروي عن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وخبّاب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم: أن علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» أوّل من أسلم، وفضلّه هؤلاء على غيره)[1].

وقال ابن حزم:

(اختلف المسلمون فيمن هو أفضل النّاس بعد الأنبياء «عليهم السلام»، فذهب بعض أهل السّنة، وبعض أهل المعتزلة، وبعض المرجئة، وجميع الشيعة، إلى أنّ أفضل الأمّة بعد رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» علي ابن أبي طالب «رضي الله عنه» وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة «رضي الله عنهم»، وعن جماعة من التابعين والفقهاء ...)[2].

فعلى كلّ من يرمي المعتقدَ والقائلَ بأنّ عليّاً «عليه السلام» أفضل الصحابة بالبدعة، أن يرمي بها أيضاً أولئك الصحابة ممن يعتقد ويقول بأفضليته «عليه السلام»، فهل يجرؤ ويقول بأنّهم مبتدعة، وأنّ في الصحابة من هو شيعيٌّ جلد؟!

ومن كلِّ ما قدّمناه يتّضح أنّ الأجلح ثقة، وأنّ كلَّ ما قيل فيه من جرح غير قادح في وثاقته، فهو إمّا جرح مجمل غير مفسر، أو صادر من متشدد في الجرح، أو جرح بسبب

(١) الاستيعاب، صفحة ٥٢٣، ترجمة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام»، رقم الترجمة: ١٨٧١.
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/٩٠.

العقيدة والمذهب، وكلّ ذلك لا يُقَدّمُ على تعديل وتوثيق من عدّله ووثقه، فالرجل صحيح الحديث كما ذهب إلى ذلك العديد من العلماء، ومنهم العلاّمة الشيخ أحمد محمد شاكر، ومع التنازل عن كون حديثه من رتبة الحديث الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحديث الحسن المحتجّ به.

فيكون طريق حديث الولاية من رواية الأجلح الكندي طريقاً صحيحاً أو حسناً.

تصريح جمع من علماء أهل السّنة بصحة حديث الولاية

وصحح الكثيرون من علماء أهل السنّة حديث الولاية هذا، وحسّنه بعضهم، منهم:

١-محمد بن جرير الطبري.

صححه في كتابه «تهذيب الآثار»، نقل تصحيحه للحديث العلاّمة المتقي الهندي في كتابه «كنز العمّال»، فقال:

(عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» سرية، واستعمل عليهم عليّاً، فغنموا، فصنع عليٌّ شيئاً أنكروه - وفي لفظ: فأخذ عليٌّ من الغنيمة جارية - فتعاقد أربعة من الجيش إذا قدموا على رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤا برسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فسلّموا عليه، ونظروا إليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم، فلمّا قدمت السّرية سلّموا على رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله!

ألم تر أنّ عليّاً قد أخذ من الغنيمة جارية؟ فأعرض عنه، ثم قام الثاني فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم قام الثالث فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثمّ قام الرّابع فأقبل إليه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يعرف الغضب في وجهه، فقال: ما تريدون من علي؟ عليٌّ منّي وأنا من علي، وعليٌّ وليُّ كلِّ مؤمن بعدي. «ش» و ابن جرير، وصححه)[1].

٢-أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي.

أخرج الحديث في سننه من رواية عمران بن حصين، وقال:

(هذا حديث حسن غريب)[2].

٣-محمد بن حبّان أبو حاتم الدارمي البستي.

أخرجه في كتابه المعروف بـ «صحيح ابن حبّان» من رواية الصحابي عمران بن حصين كاملاً مع القصة وفي آخره أنّ النبي صلّى الله عليه وآله، قال: «إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي»[3]، وإخراج ابن حبّان للحديث في صحيحه تصحيح منه له.

٤- أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

فصحح رواية أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عبّاس، فقال:

---

(١) كنز العمّال ١٣/١٤٢ رواية رقم: ٣٦٤٤٤.

(٢) سنن الترمذي ٥/٧٨-٧٩، رواية رقم: ٣٧١٢

(٣) صحيح ابن حبّان ١٥/٣٧٣ - ٣٧٤، رواية رقم: ٦٩٢٩.

(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السّياقة)[1].

وأخرجه من رواية عمران بن حصين، المرويّة من طريق جعفر بن سليمان الضبعي، عن يزيد الرّشك، عن مطرف، عن عمران، مع القصة، وفيها قوله «صلّى الله عليه وأله»:

(إنّ عليّاً منّي وأنا منه، ووليُّ كلِّ مؤمن).

وقال:

(هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)[2].

٥-شمس الدّين الذهبي.

فإنّه وافق الحاكم النيسابوري على تصحيح رواية ابن عبّاس، وذلك في كتابه «تلخيص المستدرك»[3].

٦- ضياء الدّين محمد بن أحمد الحنبلي المقدسي.

أخرج الحديث من رواية ابن عبّاس في كتابه «الأحاديث المختارة»[4]، وقد اشترط فيه الصّحة، فالحديث صحيح عنده.

قال محقق كتاب «الأحاديث المختارة»:

(فالمتكلّمون في علوم الحديث يقسّمون الحديث على مراتب، ويذكرون منها كتب الصّحة، أي كتب الأحاديث

(١) المستدرك على الصحيحين ١٤٣/٣، رواية رقم: ٤٦٥٢.
(٢) المستدرك على الصحيحين ١١٩/٣، رواية رقم: ٤٥٧٩.
(٣) انظر مستدرك الحاكم ١٤٣/٣، رواية رقم: ٤٦٥٢.
(٤) الأحاديث المختارة ٢٦/١٣-٢٧، رواية رقم: ٣٢، و ٢٧/١٣، رواية رقم: ٣٣، و ٢٨/١٣-٢٩، رواية رقم: ٣٤، و ٢٩/١٣-٣٠، رواية رقم: ٣٦.

الصّحيحة، وجميع من تكلّم في مراتب الكتب ممن جاء بعد الضّياء جعل المختارة من كتب الصّحة)[1].

وقال السيوطي:

(ومنهم الحافظ ضياء الدّين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتاباً سمّاه المختارة التزم فيه الصّحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها)[2].

وقال ابن بدران:

(ولهذا الحافظ كتاب المختارة، وهي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصّحيحين، خرّجها من مسموعاته)[3].

٧- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني.

قال في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»:

(وأخرج الترمذي بإسناد قوي، عن عمران بن حصين في قصة قال فيها: «ما تريدون من علي، إنّ عليّاً مني وأنا من علي، وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي»)[4].

٨- أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني الشافعي.

قال في كتابه «اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»:

(وعن ابن عبّاس «رضي الله عنهما» أن رسول الله «صلّى

(١) الأحاديث المختارة ١/١٨.
(٢) تدريب الرّاوي ١/١٤٤.
(٣) المدخل، صفحة ٤٦٦.
(٤) الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٦٨.

الله عليه وآله وسلّم» قال لعلي: «أنت وليُّ كلّ مؤمن بعدي»، رواه أبو داود الطيالسي بسند صحيح)[1].

٩- علاء الدّين علي بن حسام الشهير بالمتقي الهندي.

قال في كتابه «كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال»:

(علي منّي وأنا من علي، وعليٌّ وليُّ كلّ مؤمن بعدي» ش عن عمران بن حصين؛ صحيح)[2].

١٠- محمد بن إبراهيم بن إسحاق المناوي.

قال في كتابه «كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح»:

(من الحسان ... أنّ النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم» قال: «إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليُّ كلّ مؤمن». قلت: رواه الترمذي في المناقب، وابن حبّان في صحيحه، كلاهما من حديث عمران بن حصين يرفعه في حديث طويل، وقال فيه: وهو وليُّ كلّ مؤمن بعدي، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلاّ من حديث جعفر بن سليمان، انتهى. وجعفر روى له مسلم وأصحاب السنن، قال الذهبي: ثقة فيه شيء، وقيل: مع كثرة علمه كان أميّاً، وهو شيعي زاهد، وبقية سنده صحيح)[3].

١١- محمد بن يوسف الصالحي الشامي.

قال في كتابه «سبل الهدى والرّشاد في سيرة خير

(١) اتحاف الخيرة المهرة ٧/١٨٤، رواية رقم: ٦٦٣٠.
(٢) كنز العمّال ١١/٦٠٨، رواية رقم: ٣٢٩٤١.
(٣) كشف المناهج والتناقيح ٥/٢٩٠.

العباد»:

(وروى ابن أبي شيبة وهو صحيح عن عمر[1] «رضي الله تعالى عنه» قال: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: «علي مني وأنا منه، وعليٌّ وليُّ كلِّ مؤمن بعدي»)[2].

١٢- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكّي الشافعي.

قال في كتابه «المنح الإلهية في شرح الهمزيّة»:

(... وذلك عملاً بما صحَّ عنه «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وهو: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، «إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي»)[3].

١٣- العلاّمة أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني.

قال: (وقال «صلّى الله عليه وآله وسلّم» «عليٌّ منّي وأنا منه، وعليٌّ وليُّ كلِّ مؤمن من بعدي»، رواه ابن أبي شيبة، وهو صحيح)[4].

١٤- عبد القادر بن عمر البغدادي.

قال في كتابه «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»:

(وأخرج الترمذي بإسناد قوي، عن عمران بن حصين، في قصة قال فيها: قال رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»: ما تريدون من علي؟ إنّ عليّاً منّي وأنا من علي،

(١) كذا، ولعلّه تصحيف، والصحيح عمران، وهو ابن الحصين.
(٢) سبل الهدى والرّشاد ١٢/٢٦٠.
(٣) المنح المكيّة، صفحة ٥٧٧.
(٤) شرح العلاّمة الزرقاني على المواهب اللدنيّة ٤/٥٤٢.

وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي)[1].

١٥- الشيخ أبو أسحاق الحويني الأثري.

صحح إسناد الحديث من رواية عمران بن حصين، وذلك في كتاب خصائص الإمام علي «عليه السلام» للنسائي، فقال:

(إسناده صحيح)[2].

١٦- الشيخ العلاّمة محمد ناصر الدّين الألباني.

صحح الحديث في أكثر من كتاب له، ومنها كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها»، فقال:

(٢٢٢٣- «ما تريدون من علي؟ إنّ عليّاً مني وأنا منه، وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي».

أخرجه الترمذي (٣٧١٣)، والنسائي في «الخصائص» (ص ١٣ و ١٦ -١٧)، وابن حبّان (٢٢٠٣)، والحاكم (٣/١١٠)، والطيالسي في «مسنده» (٨٢٩)، وأحمد (٤/٤٣٧ — ٤٣٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٥٦٨ — ٥٦٩)، من طريق جعفر ابن سليمان الضبعي، عن يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين «رضي الله عنه»، قال: بعث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» جيشاً، واستعمل عليهم علي ابن أبي طالب، فمضى في السّرية، فأصاب جارية، فأنكروا

(١) خزانة الأدب ٦/٧١.

(٢) خصائص علي للنسائي، بتحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، صفحة ٧٨، رواية رقم: ٨٤.

عليه، وتعاقدوا أربعة من أصحاب رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فقالوا: إن لقينا رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» أخبرناه بما صنع علي، وكان المسلمون إذا رجعوا من سفر بدأوا برسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فسلّموا عليه، ثم انصرفوا إلى رحالهم، فلمّا قدمت السَرية سلّموا على النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله! ألم تر إلى علي بن أبي طالب صنع كذا وكذا، فأعرض عنه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، ثمّ قام الثاني، فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثم قام إليه الثالث، فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثم قام الرّابع فقال مثل ما قالوا، فأقبل إليه رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» والغضب يعرف في وجهه، فقال: «فذكره». وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث جعفر بن سليمان».

قلت: وهو ثقة من رجال مسلم، وكذلك سائر رجاله، ولذلك قال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، وأقرّه الذهبي.

وللحديث شاهد، يرويه أجلح الكندي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بريدة، قال:

بعث رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» بعثين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب .. فذكر القصة بنحو ما تقدّم، وفي آخره:

«لا تقع في علي؛ فإنّه منّي، وأنا منه، وهو وليّكم بعدي، وإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي».

أخرجه أحمد (٥/٣٥٦).

قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، وفي «التقريب»:

«صدوق شيعي».

فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث، وعلّة فيه؟!

فأقول: كلاّ؛ لأنّ العبرة في رواية الحديث إنّما هو الصدق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربّه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي «الصحيحين» وغيرهما، قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم، وهذا هو المثال بين أيدينا، فقد صحح الحديث ابن حبّان كما رأيت، مع أنّه قال في راويه جعفر في كتابه «مشاهير علماء الأمصار» (١٢٦٣/١٥٩):

«كان يتشيّع ويغلو فيه».

بل إنّه قال في ثقاته (٦/١٤٠):

«كان يبغض الشيخين».

وهذا وإن كنت في شكٍّ من ثبوته عنه، فإنّ مما لا ريب فيه أنّه شيعي؛ لإجماعهم على ذلك، ولا يلزم من التشيّع

بغض الشيخين «رضي الله عنهما» وإنّما مجرّد التفضيل.

والإسناد الذي ذكره ابن حبّان برواية تصريحه ببغضهما، فيه جرير بن يزيد بن هارون، ولم أجد له ترجمة، ولا وقفت على إسناد آخر بذلك إليه[1]، ومع ذلك فقد قال ابن حبّان عقب ذاك التّصريح:

«وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الرّوايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، أنّ الاحتجاج بأخباره جائز».

على أنّ الحديث قد جاء مفرّقاً من طرق أخرى ليس فيها شيعي.

أمّا قوله: « إنّ عليّاً منّي وأنا منه».

فهو ثابت في «صحيح البخاري» (٢٦٩٩)، من حديث البراء بن عازب، في قصّة اختصام علي وزيد وجعفر في ابنة حمزة، فقال «صلّى الله عليه وآله وسلّم» لعلي «رضي الله عنه»:

«أنت منّي وأنا منك».

وروي من حديث حبشي بن جنادة، وقد سبق تخريجه تحت الحديث (١٩٨٠).

وأمّا قوله: «وهو وليُّ كلّ مؤمن بعدي».

(١) مرّ عليك أنّ من صرّح ببغضهما كانا جارين له، أحدهما يكنّى بأبي بكر، والآخر يسمّى عمر.

فقد جاء من حديث ابن عبّاس، فقال الطيالسي (٢٧٥٢): حدّثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عنه، أنّ رسول الله « قال لعلي:

«أنت وليُّ كلِّ مؤمن بعدي».

وأخرجه أحمد (١/٣٣٠-٣٣١)، ومن طريقه الحاكم (٣/١٣٢-١٣٣)، وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا)[١].

ورد على ابن تيميه إنكاره للحديث، فقال:

(فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه)[٢].

واعتبر تكذيبه للحديث ناشئاً من تسرّعه ومبالغته في الرّد على الشيعة، فقال:

(فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلاّ التسرع والمبالغة في الرّد علي الشيعة)[٣].

١٧- الشيخ عبد الله الهرري الحبشي.

قال في كتابه «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية»:

(سلك ابن تيمية عند كلامه على الأحاديث التي في فضائل علي «رضي الله عنه» مسلك التوسع في تضعيف

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٢٦١-٢٦٣.
(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٢٦٣.
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٢٦٤.

هذه الأحاديث، بل والحكم على أكثرها بالوضع، وذلك ليصرفها عن إثبات فضائل لعلي «رضي الله عنه»، فحاله ما ذكر ابن حجر أنه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد، يعني الصحيح والحسن .

وليعلم الناظرون أن ابن تيمية يضعف أحاديث ولا يبالي بتصحيح الحفاظ لها، لشدّة تعلق قلبه بتأييد هواه، كما أن من دأبه دعوى اتفاق العلماء على البدع التي يهواها، كذباً وزوراً من غير استحياء من الله ولا من أهل العلم .

فهذا شأن ابن تيمية فإنه يحتج بالحديث الموضوع الذي يوافق هواه ويحاول أن يصححه، ويضعف الأحاديث الثابتة والمتواترة التي تخالف رأيه وعقيدته، حتى قال فيه تلميذه الذهبي في رسالة أرسلها له على شكل نصيحة بعد كلام ما نصه:

«إلى كم تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو التأويل والإنكار».

ومن هذه الأحاديث التي حكم عليها ابن تيمية بناء على هواه...).

وذكر الشيخ الهرري الحديث الأول وهو قوله «صلّى الله عليه وآله» لعمار بن ياسر: «تقتلك الفئة الباغية»، ثم قال:

(الحديث الثاني: قوله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» لعلي: «أنت وليُّ كلِّ مؤمن بعدي»، يقول ابن تيمية في منهاجه ما نصه: «ومثل قوله : «أنت وليي في كلِّ مؤمن بعدي» فإن هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث»، ويقول فيه أيضاً ما نصه: «وكذلك قوله: «وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي»، كذب على رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم») .

ثم ذكر الهرري مجموعة من المصادر المعتمدة عند أهل السنة التي روت الحديث المذكور، وذكر تصحيح الحاكم النيسابوري له على شرط مسلم، وتقوية ابن حجر للحديث في كتابه الإصابة[1].

١٧- الدكتور وصي الله محمد عبّاس.

حسّن إسناد الحديث من طريق عمران بن الحصين، فقال:

(إسناده حسن)[2].

وحسّنه أيضاً من طريق ابن عبّاس، فقال:

(إسناده حسن)[3].

وحسّن إسناد الحديث من رواية بريدة الأسلمي، وفيه

(١) المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية ٣٤٨ – ٣٥١.
(٢) فضائل الصحابة بتحقيق وصي الله محمد عبّاس ٢/٦٠٥، رواية رقم: ١٠٣٥ و ٢/٦٢٠، رواية رقم: ١٠٦٠ و ٢/٦٤٩، رواية رقم: ١١٠٤.
(٣) فضائل الصّحابة، بتحقيق وصي الله محمد عبّاس ٢/٦٨٢، رواية رقم: ١١٦٨.

قال النبي «صلّى الله عليه وآله» لبريدة:

(لا تقع في علي، فإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي، فإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي)[1].

١٨- الدكتور محمد عبد المحسن التركي.

حسّن إسناد الحديث من رواية عمران بن الحصين، فقال:

(حديث حسن، لحال جعفر بن سليمان، فإنّه صدوق)[2].

وحسّن إسناده أيضاً من طريق ابن عبّاس، فقال:

(إسناده حسن، ومتنه منكر-كما سيأتي- وأبو بلج، وثّقه غير واحد من الأئمة، وجرحه آخرون بما لا ينزله عن مرتبة الصدوق، وقد تقدّم شاهد له بلفظه هنا برقم «٨٦٨» بإسناد حسن، وفات التنبيه على نكارة لفظه هناك)[3].

١٩-الدكتور باسم فيصل الجوابرة[4].

قال عن إسناد الحديث من رواية عمران بن الحصين:

(إسناده صحيح، رجاله رجال مسلم)[5].

(١) فضائل الصحابة لابن حنبل، بتحقيق وصي الله محمد عبّاس ٢/٦٨٨-٦٨٩، رواية رقم: ١١٧٥.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي، بتحقيق الدكتور محمد عبد المحسن التركي، ٢/١٦٨-١٦٩، رواية رقم: ٨٦٨.

(٣) مسند أبي داود الطيالسي، بتحقيق الدكتور محمد عبد المحسن التركي ٤/٤٦٩-٤٧٠، رواية رقم: ٢٨٧٥.

(٤) أستاذ الحديث بكليّة أصول الدّين بجامعة محمد بن سعود بالرّياض.

(٥) السنة لابن أبي عاصم، بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة، صفحة ٧٩٩، رواية رقم: ١٢٢١.

٢٠- العّلامة حمزة أحمد الزين.

صحح إسناد الحديث من رواية عمران بن الحصين، وذلك في مسند أحمد، فقال:

(**إسناده صحيح**)[١].

وصححه غير هؤلاء كالعلاّمة السيوطي، والشيخ أحمد محمد شاكر، وحسين سليم أسد، وغيرهم من العلماء والمحققين.

من شواهد حديث الولاية

ويشهد له الرّواية التي رواها الصّحابي وهب بن جمرة «حمزة»، أخرج هذه الرّواية أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «معرفة الصّحابة»، فقال:

(حدّثنا سليمان بن أحمد، حدّثنا أحمد بن عمرو البزار، وأحمد بن يحيى بن زهير، قالا: حدّثنا محمّد بن عثمان ابن كرامة، حدّثنا عبيد الله بن موسى، حدّثنا يوسف بن صهيب، عن ركين، عن وهب بن جمرة «حمزة»، قال:

صحبت عليّاً من المدينة إلى مكّة، فرأيت منه بعض ما أكره، فقلت: لئن رجعت إلى رسول الله «صلّى الله عليه وآله وسلّم» فقلت: رأيت من علي كذا وكذا، فقال:

«**لا تقل هذا، فهو أولى النّاس بكم بعدي**»)[٢].

(١) مسند أحمد، بتحقيق أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، ٧٨/١٥، رواية رقم: ١٩٨١٣.

(٢) معرفة الصّحابة ٢٧٢٣/٥، ترجمة الصّحابي وهب بن جمرة «حمزة»=

ورجال سند هذه الرّواية كلّهم من الثقات، فأبو نعيم الأصبهاني، هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، من حفّاظ أهل السّنة، وثقة من ثقاتهم[١].

وسليمان بن أحمد هو الطبراني، وهو من الحفّاظ الثقات عندهم[٢].

وهو روى هذه الرّواية عن كل من أحمد بن عمرو البزّار، وهو صاحب المسند المعروف بمسند البزّار، وهو حافظ إمام، بهذا وصفه الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء[٣].

ورواها عن الطبراني أيضاً أحمد بن يحيى بن زهير، وهو حافظ إمام حجة ثقة[٤].

ومحمّد بن عثمان بن كرامه، من رجال البخاري وأبي داود والترمذي والنّسائي، وصفه الذهبي بالإمام المحدّث الثقة[٥].

وعبيد الله بن موسى، هو: ابن أبي المختار، باذام أبو محمّد العبسي الكوفي، ثقة من رجال الجميع[٦].

ويوسف بن صهيب، هو الكندي الكوفي، ثقة من رجال

=رقم الترجمة: ٢٩٥٦.

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٧/٤٥٣، رقم الترجمة: ٣٠٥.

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦/١١٩، رقم الترجمة: ٨٦.

(٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/٥٥٤، رقم الترجمة: ٢٨١.

(٤) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٢، رقم الترجمة: ٢١٣، إرشاد القاصي والدّاني إلى تراجم شيوخ الطبراني، صفحة ١٩٤، رقم الترجمة: ٢٤٦.

(٥) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢/٢٩٦، رقم الترجمة: ١٠٨.

(٦) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٩/١٦٤، رقم الترجمة: ٣٦٨٩.

الترمذي وأبي داود والنسائي[1].

ورُكين، هو: ابن الرّبيع بن عُميلة أبو الرّبيع الفزاري الكوفي، ثقة من رجال الجميع عدا البخاري، فإنّه روى له في الأدب المفرد[2].

ووهب بن جمرة «حمزة» صحابي.

سبب تكذيب ابن تيمية للحديث

أمّا سبب تكذيب ابن تيميّة للحديث، ودعوى بعضهم أنّ قوله «صلّى الله عليه وآله»: «**وهو وليُّ كلِّ مؤمن بعدي**»، أو ما بمعناه منكرٌ، فهو بناء عقيدتهم من أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله» لم ينص على أحد خليفة من بعده، فرحل عن أمّته دون أن يعيّن لها وليّاً يقوم مقامه عليها، وحديث الولاية يخالف هذه العقيدة ويدل - كما بيّنا سابقاً - على أنّ الإمام عليّاً «عليه السّلام» هو القائم مقام رسول الله «صلّى الله عليه وآله» على الأمّة وولي أمرها من بعده، فالحديث مؤيدٌ لما عليه الشيعة الإمامية من عقيدة أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله» نصّ على الإمام علي «عليه السّلام» خليفة وإماماً من بعده على أمّته، فالولاية في الحديث ليست بمعنى النّصرة والمحبّة، وإنّما هي الولاية العّامة المطلقة على المسلمين كولاية النبيِّ الأكرم «صلّى الله عليه وآله» عليهم.

وأما زعم ابن تيميّة أن لفظة الولي لا تكون بمعنى ولي الأمر، وذلك في قوله: (**وأمّا الولاية التي هي الإمارة فيقال**

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٢/٤٣٣، رقم الترجمة: ٧١٤٠.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٩/٢٢٤، رقم الترجمة: ١٩٢٥.

فيها: والي كل مؤمن بعدي، كما يقال في صلاة الجنازة: إذا اجتمع الولي والوالي قدّم الوالي في قول الأكثر، وقيل يقدّم الولي.

فقول القائل: «عليٌّ وليُّ كل مؤمن بعدي» كلام يمتنع نسبته إلى النبي «صلّى الله عليه وآله وسلّم»، فإنّه إن أراد الموالاة لم يحتج أن يقول بعدي، وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: وال كلِّ مؤمن)[1]، مردودٌ، فلا أدري هل أنّ ابن تيميّة جاهل بمعاني ألفاظ اللغة العربية، أم أنّه يحاول أن يموّه ويخفي الحقيقة عن القارئ؟! فما يقوله علماء اللغة يخالف ما يدّعيه، فهم يذكرون أنّ لفظة ولي لها معاني عديدة، ومن معانيها الوالي وولي الأمر.

قال الفخر الرّازي:

(«الولي» فعيل، بمعنى فاعل، من قولهم: «ولي فلان الشيء يليه ولاية، فهو والٍ وولي»، وأصله من الولي الذي هو القرب، قال الهذلي:

وعدت عواد دون وليّك تشغب.

ومنه يقال: داري تلي دارها، أي تقرب منها، ومنه يقال للمحب المعاون ولي، لأنّه يقرب منك بالمحبّة والنّصرة ولا يفارقك، ومنه الولي: لأنّه يلي القوم بالتدبير والأمر والنّهي، ومنه المولى، ومن ثمّ قالوا في خلاف الولاية: العداوة من عدا الشيء إذا جاوزه، فلأجل هذا كانت الولاية

(١) منهاج السّنة ٧/٣٩١.

خلاف العداوة)[1].

فانظر إلى قوله: (**ولي فلان الشيء يليه ولاية، فهو والٍ وولي**)، وقوله: (**ومنه الولي، لأنّه يلي القوم بالتدبير والأمر والنهي**)، فهو يدل على أنّ من معاني «الولي» الوالي، والمتولّي لأمور الغير ومن يدبّر أموره ويأمره وينهاه.

وقال إسماعيل بن حمّاد:

(«**والولي**»: **الصهر، وكل من ولي أمر واحدٍ فهو وليّه**)[2].

وقال محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي:

(**وكلٌّ من ولي أمر واحدٍ فهو وليّه**)[3].

ومثل قولهم هذا، قاله غيرهم من علماء اللغة، كابن منظور في «لسان العرب» وغيره، فهذه تصريحات علماء اللغة، بأنّ لفظة «ولي» تأتي بمعنى من له الولاية على الغير، ومن يقوم بتدبير شؤون وأمور غيره، وعليه فمن تقييد النبي «صلّى الله عليه وآله» ولاية الإمام علي «عليه السلام» على المؤمنين بما بعد رحيله عن الدّنيا، علمنا أنّه أراد الولاية العامة المطلقة على المؤمنين كولايته هو «صلّى الله عليه وآله» عليهم من كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

ومما يؤكد ويؤيّد أن المراد بالولاية ما ذكرناه، حديث الغدير، ففيه أنّ النبيَّ «صلّى الله عليه وآله» خاطب جميع

(١) تفسير الفخر الرّازي ١٨/٧.
(٢) الصّحاح، مادة «ولي».
(٣) مختار الصّحاح، مادة «ولي».

من حضر من المسلمين في منطقة الجحفة، بالقرب من غدير خم، بقوله:

«ألستم تعلمون أنّي أولى النّاس بالمؤمنين من أنفسهم؟»

فقالو: بلى يا رسول الله.

فلمّا أن أخذ منهم إقرارهم بذلك، فأقرّوا له بأنّه «صلّى الله عليه وآله» أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فرّع على ذلك بقوله:

«من كنت مولاه فإن هذا مولاه[1]، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

أي من كنت أولى به من نفسه، فعليٌّ أولى به من نفسه، فجعل للإمام علي «عليه السّلام» نفس الولاية التي له على المؤمنين، والنبي «صلّى الله عليه وآله» له الولاية العامة المطلقة علي المسلمين، والتي أشار إليها الحقُّ سبحانه وتعالى بقوله: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾[2]، قال ابن القيّم الجوزيّة في بيان معنى قوله تعالى هذا:

(وقال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وهو دليل على أنّ من لم يكن الرّسول أولى به من نفسه فليس من المؤمنين، وهذه الأولويّة تتضمّنُ أموراً:

منها: أن يكون أحب إلى العبد من نفس، لأنّ الأولويّة أصلها الحب، ونفس العبد أحبُّ له من غيره، ومع هذا

(١) يعني الإمام عليّاً «عليه السّلام».

(٢) الأحزاب: ٦.

يجب أن يكون الرّسول أولى به منها، وأحبُّ إليه منها، فبذلك يحصل له اسم الإيمان.

ويلزم من هذه الأولوّية والمحبّة كمال الإنقياد والطّاعة والرّضا والتّسليم، وسائر لوازم المحبّة من الرّضا بحكمه والتّسليم، لأمره وإيثاره على ما سواه.

ومنها: أن لا يكون للعبد حكمٌ على نفسه أصلاً، بل الحكم على نفسه للرّسول «صلّى الله عليه وآله وسلّم» يحكم عليها أعظم من حكم السّيد على عبده، أو الوالد على ولده، فليس له في نفسه تصرّف قط إلاّ ما تصرّف فيه الرّسول الذي هو أولى به منها)[1].

والنّبيُّ «صلّى الله عليه وآله» لم تكن له هذه الولاية المطلقة على المؤمنين إلاّ لأنّه نبيٌّ ورسول، فإذا ثبت أنّ هذه الولاية جعلت لأحد غير النبي من هذه الأمّة، كان ذلك دليلاً على أنّ من جعلت له هذه الولاية هو من يكون القائم مقام رسول الله «صلّى الله عليه وآله» بعد رحيله ويخلفه على أمته، وثبت بالأدلّة أنّ الإمام عليّاً «عليه السّلام» أعطي هذه الولاية، فيكون هو المتولّي لأمور المسلمين بعد النبي محمد «صلّى الله عليه وآله»، له من الولاية على الأمّة ما للنبي من الولاية عليها.

والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على خير خلقه وأشرف بريته محمد وآله الطيبين الطاهرين.

---

(١) زاد المهاجر إلى ربّه «الرّسالة التبوكيّة»، صفحة ٤٤.

تم الإنتهاء من تسويد هذه الصّفحات بتاريخ ٢٨ صفر ١٤٣٨هـ، الموافق: ٢٠١٦/١١/٢٨.

أهم مصادر الكتاب

١. أحوال الرّجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السّامرّائي، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٢. إرشاد القاصي والدّاني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تأليف: نايف بن صلاح بن علي المنصوري، نشر: دار الكيان، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣. الأحاديث المختارة، تأليف: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة، مكة المكرّمة، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٤. الأحكام الشّرعيّة الكبرى، تأليف: عبد الحق بن عبد الرّحمن ابن عبد الله الأشبيلي، تحقيق: حسين عكاشة، نشر: مكتبة الرّشد، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥. الأسامي والكنى، تأليف: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم الكبير، تحقيق: يوسف بن محمد الدّخيل، نشر: مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦. الإستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر، تحقيق: علي محمّد البّجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الشّافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، عبد الله سليمان، ياسر كمال، نشر: دار الهجرة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٨. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي اليماني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مع تخريجات وتعليقات كل من: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرّزاق حمزة.

٩. الثقات، تأليف: محمّد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، الهند.

١٠. الثّمر المستطاب في فقه السّنة والكتاب، تأليف: محمّد ناصر الدّين الألباني، نشر: مؤسسة غراس للنّشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

١١. الجرح والتعديل، تأليف: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، نشر: مكتبة الرّشد، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢. الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرّازي، طبعة

مجلس دائرة المعرف العثمانيّة، بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولي: ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

١٣. الرّفع والتكميل في الجرح والتعديل، تأليف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

١٤. الضّعفاء والمتروكين، تأليف: عبد الرّحمن بن علي بن محمّد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

١٥. الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٦. العلل الكبير، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النّوري، محمود خليل الصّعيدي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

١٧. الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨. الكامل في ضعفاء الرّجال، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن محمد السرساوي، نشر: مكتبة الرّشد.

١٩. الكفاية في علم الرّواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، نشر:

دار الهدى، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٠. المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجة، تأليف: محمد بن أحمد الذّهبي الدّمشقي، تحقيق وتعليق واستدراك: د. باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الرّاية للنّشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢١. المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والمتروكين، تأليف: محمّد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٢. المختصر المفيد في عقائد أئمة التوحيد، تأليف: مدحت بن حسن آل فراج المصري، نشر: مؤسسة الرّيان للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٣. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، تأليف: الشريف حاتم ابن عارف العوني، نشر: دار الهجرة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٤. المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

٢٥. المعرفة والتّاريخ، تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر: مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٢٦. المقالات السّنيّة في كشف ضلالات أحمد بن تيميّة، تأليف: عبد الله الهرري، نشر: دار المشاريع للطّباعة والنّشر والتوزيع، الطبعة الرّابعة: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٧. المقتنى في سرد الكنى، تأليف: محمّد بن أحمد الذهبي، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

٢٨. الموضوعات، تأليف: عبد الرّحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرّحمن محمد عثمان، نشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفيّة بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٩. الموقظة، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

٣٠. بذل الماعون في فضل الطاعون، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب، نشر: دار العاصمة، الرّياض.

٣١. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم المباركفوري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

٣٢. تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، تأليف: عبد الرّحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: مكتبة الرّياض الحديثه، الرّياض.

٣٣. تذكرة الحفّاظ، تأليف: شمس الدّين محمد الذهبي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٤. تفسير الطبري، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرّسالة، الطبعة

الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٥. تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني، نشر: دار العاصمة للطباعة والنّشر.

٣٦. تلخيص كتاب الإستغاثة، تأليف: أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن علي عجال، نشر مكتبة الغرباء الأثريّة.

٣٧. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي ابن محمد بن جاد الله، عبد العزيز بن ناصر الخباني، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٨. تهذيب التّهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٩. تهذيب الكمال، تأليف: جمال الدّين يوسف المزّي، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، نشر: مؤسسة الرّسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٠. خصائص الإمام علي، تأليف: أحمد بن شعيب النّسائي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٩م.

٤١. خصائص الإمام علي، تأليف: أحمد بن شعيب النّسائي، نشر: المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م،

تحقيق: الدّاني بن منير آل زهوي.

٤٢. خصائص الإمام علي، تأليف: أحمد بن شعيب النّسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، نشر: مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

٤٣. ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: حمّاد بن محمّد الأنصاري، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة، مكة المكرّمة، الطبعة الثانية: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٤. زاد المهاجر إلى ربّه، تأليف: ابن القيّم الجوزيّة، تحقيق: د. محمد جميل غازي، نشر: مكتبة المدني، جدّة.

٤٥. زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل دراسة وتخريجاً، تأليف: دخيل بن صالح اللحيدان، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة.

٤٦. سبل الهدى والرّشاد، تأليف: محمد بن يوسف الصّالحي الشّامي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٧. سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصّحابة والتّابعين، تأليف: الدّاني بن منير آل زهوي، نشر: دار الفاروق للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٨. سلسلة الأحاديث الصّحيحة، تأليف: محمّد ناصر الدّين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض،

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٩. سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، نشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٠. سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

٥١. سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: دار الرّسالة العالميّة.

٥٢. سنن النّسائي، تأليف: أحمد بن شعيب بن علي النّسائي، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٣. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة دار الإستقامة، مؤسسة الرّيان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٤. سير أعلام النبّلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرّسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٥. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تأليف: هبة الله ابن الحسن بن منصور الرّازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن

سعد بن حمدان الغامدي، نشر: دار طيبة، الطبعة الثامنة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٥٦. شرح موقظة الذهبي، تأليف: حاتم بن عارف العوني، نشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.

٥٧. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف: مصطفى إسماعيل، نشر: مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٨. صحيح ابن حبّان، بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبّان ابن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٩. صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٠. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.

٦١. طبقات الحفّاظ، تأليف: جلال الدّين السّيوطي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.

٦٢. عمل اليوم والليلة، تأليف: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النّسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ.

٦٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٦٤. فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، تأليف: محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي الشّافعي، تحقيق: د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرّحمن الخضير، د. محمّد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، نشر: مكتبة المنهاج للنّشر والتّوزيع، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

٦٥. فضائل الصّحابة، تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله محمّد عبّاس، نشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٦. فوائد وقواعد في الجرح والتّعديل وعلوم الحديث، تأليف: عبد الرّحمن المعلّمي اليماني، نشر: أضواء السلف، جمع وترتيب: إسلام بن محمود بن محمد النّجار.

٦٧. كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدّين علي المتقي بن حسام الدّين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٨. لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٦٩. مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نو الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدّين القدسي، نشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧٠. مختصر استدراك الذّهبي على مستدرك الحاكم، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق ودراسة: عبد الله

ابن حمد اللحيدان، سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، نشر: دار العاصمة، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.

٧١. مسند ابن الجعد، تأليف: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، نشر: مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٢. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، حمزة أحمد الزّين، نشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٣. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٤. مسند البزّار، تأليف: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: الدكتور محفوظ الرّحمن زين الله، نشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

٧٥. معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي، تأليف: أحمد بن علي بن المثنّى التّميمي، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، و عبده علي كوشك، نشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٨٩م.

٧٦. معرفة الثقات، تأليف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة الدّار، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٧. معرفة الصّحابة، تأليف: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: عادل يوسف العزازي، نشر: دار الوطن

للنشر، الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٨. من تكلّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٧٩. منهاج السنة، تأليف أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني، نشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

٨٠. منهج أبي عبد الرّحمن النّسائي في الجرح والتّعديل، تأليف: قاسم علي سعيد، نشر: دار البحوث والدّراسات الإسلامية لإحياء التراث

٨١. موسوعة أقوال أبي الحسن الدّارقطني في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: د. محمد مهدي المسلمي، أشرف منصور عبد الرّحمن، عصام عبد الهادي محمود، أحمد عبد الرّزاق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، محمود محمّد خليل، نشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.

٨٢. موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النّوري، أحمد عبد الرّزاق عيد، محمود محمد خليل، نشر: عالم الكتب للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨٣. موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله، جمع وتحقيق: بشار عواد معروف، جهاد محمود خليل، محمود محمد خليل، نشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٨٤. ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، نشر: دار الرّسالة العالميّة، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٨٥. نثل النّبال بمعجم الرّجال الذين ترجم لهم الشيخ أبو إسحاق الحويني، تصنيف: أحمد بن عطيّة الوكيل، نشر: دار المحدثين للتحقيقات العلميّة والنّشر، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٨٦. نزهة النّظر، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدّين عتر، نشر: مكتبة البشرى للطباعة والنّشر والتّوزيع، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

فهرس الكتاب

المدخل ٥

في إثبات صحّة حديث الولاية ٦

من طرق حديث الولاية، رواية الصّحابي عبد الله بن عبّاس ٦

المعدّلون لأبي بلج ٨

الجارحون لأبي بلج ١٨

مناقشة أقوال الجارحين لأبي بلج ١٩

١- الجرح المنسوب للبخاري ١٩

٢- مناقشة جرح ابن حبّان ٢٣

٣- ما نسبوه لأحمد بن حنبل من جرح لأبي بلج ٢٦

٤- مناقشة جرح الجوزجاني ٢٩

٥- ما نسبوه لابن معين من تضعيف لأبي بلج ٣٢

احتمال سبب جرحهم لأبي بلج ٣٤

المعدّلون لجعفر بن سليمان الضبعي ٣٨

حقيقة تشيّع جعفر بن سليمان الضبعي ٤٤

رواية الصّحابي بريدة الأسلمي ٤٨

المعدّلون للأجلح الكندي ٥١

مناقشة أقوال الجارحين للأجلح الكندي ٥٤
تصريح جمع من علماء أهل السّنة بصحّة حديث الولاية ٦٢
من شواهد حديث الولاية ٧٦
سبب تكذيب ابن تيميّة للحديث ٧٨
أهم مصادر الكتاب ٨٥
فهرس الكتاب ٩٩

دار العلوم
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - بئر العبد - مقابل البنك اللبناني الفرنسي
تلفاكس: ٠٠٩٦١/٥٤٥١٨٢ موبايل: ٠٠٩٦١/٧٣٩٦٩٦
ص.ب: ٢٤/١٤٠٠
www.daralolum.com
E_mail:info@daralolum.com